

Center  مركز
AZA
للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies



المرصد

شؤون فلسطينية

2016/05/19 م

1437 هـ - 2015 م

مسار النخبة
ELITE TRACK

المحتويات

- 4..... الأسئلة الصعبة والخيارات المحتملة (2-3)
- 5..... هل تنجح مصر في اختراق فيتو المصالحة؟
- 7..... وفد من الجهاد برئاسة د. شلح يصل القاهرة بعد "نداء السيسي" للمصالحة
- 8..... تأجيل مؤتمر باريس للسلام صفقة جديدة لعباس
- 10..... التهديد بين المقاومة والاحتلال رهن تقلبات الميدان
- 11..... نبش مقبرة القسام.. جريمة بأحكام قضائية وتنفيذ يميني متطرف
- 13..... البرلمان الإفريقي سيرشح البرغوثي لجائزة نوبل للسلام
- 14..... اتهامات لعباس بالتنازل عن أراضي وقفية استرضاء لبوتين
- 15..... تهافت الرواية الفرنسية
- 16..... في قطاع غزة حالة غضب على الجميع..!
- 18..... رام الله مدينة عربية في «إسرائيل»!
- 19..... مَنْ بعد عباس؟ الفرد أم البرنامج؟
- 20..... الأمل للفلسطينيين والأمن للإسرائيليين
- 21..... برلمان بلجيكا يرشح الأسير النائب مروان البرغوثي لجائزة نوبل
- 22..... غزة: قيادي فتحاوي يعلن انسحابه من العمل التنظيمي
- 23..... استمرار الخلاف بين فتح وحماس حول تطبيق المصالحة يؤجل اجتماع الدوحة... وأبو مرزوق يدعو الرئيس لـ«قلب الطاولة»
- 25..... "تواصل 2" يكرم "المركز" وشخصيات إعلامية وفكرية داعمة للقضية
- 26..... إطلاق الحملة العالمية لنصرة القوارب النسائية المتجهة لغزة
- 27..... كيف قرأ الفلسطينيون رسالة الرئيس المصري للأحزاب؟
- 28..... الأردن: مقالات ووجهاء ومخاتير «الضفتين» تنشط في المملكة... وبرود بالعلاقة مع عباس والسلطة يتزامن مع استقبال دحلان
- 30..... قرار إسرائيلي بفتح معبر ثانٍ لإدخال البضائع إلى غزة... والفلسطينيون: يجب فتح المعابر كافة



- 32....."احكيلنا عن فلسطين".. هاشتاغ يتصدر بأكثر من 46 مليون مشاهدة.....
- 33.....انطلاق فعاليات مؤتمر "فلسطين في الإعلام.. فرص وتحديات".....
- 33.....إسطنبول-قدس برس:.....
- 33.....انطلاق فعاليات مؤتمر "فلسطين في الإعلام.. فرص وتحديات".....



الجدل السياسي المحترم في الساحة الفلسطينية يدور جوهره في الإجابة عن الأسئلة التالية، وقسمتها إلى مجموعتين: ما يطرحه جمهور حركة "فتح" وقد خصصت المقال الأول له، وما يطرحه جمهور حركة "حماس" وخصصت له المقال الثاني (الحالي)، ثم سيتناول المقال الثالث خيارات الحركتين.

أولاً: الأسئلة التي يطرحها جمهور حركة "حماس"

1- أليس من حقنا أن نحكم فنحن من فزنا بالانتخابات التشريعية؟ وهل المطلوب منا الانسحاب من المشهد؟! هل أصبحت حركة "حماس" بدعة من الزمان شعبيتها لا تتجاوز 1% ومن الممكن تهميشها أو إقصاؤها بهذه الطريقة؟! ألم نؤسس للشراكة السياسية بعد أن تنازلنا عن الحكومة في إعلان الشاطئ، ولكن الرئيس خدعنا ولم يعمل على استيعاب موظفينا؟

2- هل من الممكن أن ننسحب ونتفرغ لمربع المقاومة؟ ماذا بشأن الخطوة التي تلي ذلك؟ وما مستقبل العلاقة بين سلاح السلطة وسلاح المقاومة؟ وهل من الممكن أن يندمج سلاح المقاومة في سلاح السلطة ويكون لدينا جيش وطني؟ وما تبعات ذلك على تمويل السلطة إقليمياً ودولياً؟

أسئلة مشروعة دون شك؛ فقد ظلم حركة "حماس" المجتمع الدولي الذي رفض قبول نتائج الديمقراطية التي جاءت بـ"حماس"، وكان يريد ديمقراطية على مقياسه ومنسجمة مع أهدافه وتطلعاته، وهذا يدل على زيف الديمقراطية التي يتشدق بها الغرب؛ فحركة "حماس" من حقها أن تحكم، ولكن في المقابل ألا تعلم "حماس" استحقاق الحكم، ومتطلبات اتفاق (أوسلو)؟ فإن دخلت من أجل الانقلاب على (أوسلو) فهذه مخالفة للناخب، لأن الناخب لم يفوضها بذلك، وإنما فوضها بتنفيذ برنامج التغيير والإصلاح، وبذلك كان يجب على "حماس" أن تقرر من اللحظة الأولى: إما أن تتعاطى مع متطلبات المجتمع الدولي، وهي واضحة وضوح الشمس في شكلها وفي ظلها للشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، أو أن تنسحب من الحكومة وتترك المجال لغيرها كي يحكم، ولما لم يحدث ذلك، والنظام السياسي الفلسطيني عجز عن التكيف والانسجام مع الواقع الجديد، وحدث ما حدث من انقسام واقتتال؛ فإن ذلك لا يعني نهاية التاريخ، فالدول التي تجاوزت مرارة الحروب الأهلية كثيرة، وأصبحت الآن دولاً متقدمة، مثل أسبانيا، وقد قدمت حركة "حماس" تنازلاً مهماً في إعلان الشاطئ عندما تركت الحكومة، وكان على الحكومة الإقرار بذلك، والغريب أن كلا الطرفين يعلم النتائج المتوقعة، فحركة "فتح" تريد سحب بساط ما تبقى من شرعية لـ"حماس" في السلطة التنفيذية، حتى لا يصدع القطريون أو الأتراك أو غيرهم رؤوس قيادة السلطة بأن "حماس" شرعية، فقد سحبت بعد إعلان الشاطئ، أما "حماس" فكانت تعتقد أنها ستنتهي من ملف الموظفين الذين عينتهم، وبذلك ترتاح من أعبائهم المالية، لكن حركة "فتح" تنكرت للموظفين، وستبقى تنكر إلا في حالة واحدة، وهي حصول متغيرات إقليمية لمصلحة "حماس".

السؤال الأكثر أهمية هو الذي يتعلق ببعض المطالبات لـ"حماس" بأن تنسحب من المشهد السياسي وتفرغ للمقاومة، أنا أحب منطق التحليل السياسي الذي يتناول السيناريو وما بعد السيناريو، لنقل: وافقت "حماس" على الانسحاب، وبدأت السلطة الفلسطينية بسط سيطرتها، وفتحت شهية المجتمع الدولي وبعض الدول الإقليمية على دعم السلطة وتقويتها من أجل بسط الأمن والاستقرار، والقضاء على المقاومة (المليشيات المسلحة)، وبدأت شاحنات السلاح تتدفق إلى غزة، فكيف سيكون المشهد حينها؟ رصاصة واحدة ستفجر الأوضاع وتعيدنا إلى ما هو أسوأ من أحداث 2007، ولذلك أي طرح لانسحاب "حماس" من المشهد ينبغي أن يرافقه ضبط العلاقة بين المقاومة والسلطة، وسنكون هنا بين عدة خيارات:

- 1- تأسيس جيش التحرير الفلسطيني، ودمج كل عناصر المقاومة بسلاحهم فيه. سيكون لذلك انعكاس سلبي على مستقبل تمويل المجتمع الدولي للسلطة الفلسطينية.
- 2- ضبط العلاقة بين المقاومة والأجهزة الأمنية التابعة للسلطة بحيث يعرف كل طرف دوره وأهدافه. قد يكون ذلك خيارًا جيدًا، ولكنه بحاجة لإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية وتحديد عقيدتها القتالية. لا خيار إلا المشاركة السياسية، والعمل المشترك، وبناء مؤسسات الدولة، لأن الخيارات تكاد تكون صفرية، وهو ما سنتناوله بالمقال الثالث.

هل تنجح مصر في اختراق فيتو المصالحة؟

غزة-الرأي- فلسطين عبد الكريم 2016\5\19

انتفاضة فلسطينية تراجعت.. تراشق اعلامي بين الفينة والأخرى.. أجواء مشحونة بالقلق والتوتر والوعود.. وأهداف متباينة ومختلفة واتهامات هنا وهناك.. والشارع الفلسطيني يغلي من شدة الوجد والألم نتيجة تراكم الأزمات الخانقة خاصة قطاع غزة المحاصر.

وفي الوقت الذي فقد فيه الفلسطينيون الأمل في تغيير حقيقي ينهي معاناتهم التي تفاقمت منذ الانقسام المشؤوم، إلا أن المبادرات لإحياء المصالحة الفلسطينية لاتزال قائمة بدءا من المبادرة القطرية والتركية والفرنسية وصولا إلى دعوة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي الأخيرة لإتمام مصالحة حقيقية وسريعة وتسوية القضية الفلسطينية التي طالمت، فهل تنجح مصر هذه المرة في تحقيق اختراق واضح المعالم فيما يتعلق بالمصالحة والصراع مع الاحتلال.

ويؤكد محللون سياسيون أن إنجاز أي مصالحة حقيقية بين طرفي الانقسام يعود إلى صدق النوايا والإرادة السياسية الجادة في التقدم بأي إنجاز على أرض الواقع، موضحين أن دعوة السيسي لإتمام مصالحة جديدة وسريعة ومدى نجاحها يتوقف على مدى الاستجابة والقبول لدى طرفي الخلاف وموافقة اسرائيل على إنهاء الصراع وتسوية القضية الفلسطينية.

تعنت وعزلة سياسية

المحلل السياسي حسن عبود أكد أنه لاتوجد لدى حركتي فتح وحماس أي نية وإرادة سياسية ايجابية لإعادة إحياء ملف المصالحة التي طالمت، مستدلا بذلك على الجهود الاقليمية والمحلية المختلفة والتي لم تؤت أكلها وفشلت في إنهاء الانقسام الفلسطيني، وهو ما أدى إلى كيل الاتهامات المتبادلة واتساع فجوة الخلافات بين الطرفين.

وقال عبود في حديث خاص للرأي: "إن تعنت كل من حركتي فتح وحماس في بعض الأمور الهامة حال دون إتمام مصالحة واضحة في ظل استمرار حالة العزلة السياسية والإهمال الاقليمي والدولي للقضية الفلسطينية بسبب الانشغال في قضايا مصيرية بالمنطقة.

ووفق مذكره عبود في حديثه فإن المطلوب عدم خداع الرأي العام الفلسطيني بالحديث عن أي إنجاز يتعلق بالمصالحة والحوارات الداخلية، لأن الواضح عدم رغبة طرفي الخلاف في إنهاء القضايا العالقة والتي تهم كافة شرائح الشعب الفلسطيني وتحدد مصيرهم.

حراك لاقيمة له

من جهته أكد المحلل السياسي هاني حبيب أن أي حديث عن فرصة حقيقية لإنهاء الصراع الفلسطيني الاسرائيلي وإنهاء ملف الانقسام وإتمام مصالحة واقعية هو شكل من أشكال المراوغة والخداع، مشيراً إلى أن هناك فئات كثيرة لها مصلحة في بقاء الوضع الفلسطيني الراهن على ما هو عليه.

وفي تعليقه على دعوة الرئيس السيسي لإنجاح المصالحة الفلسطينية وإنهاء الصراع الطويل مع الجانب الإسرائيلي بالتزامن مع المبادرة الفرنسية، قال حبيب: "إن هذا الحراك لاقيمة له من الناحية الفعلية، لأن هناك حكومة يمينية اسرائيلية متطرفة وفاشية ومجتمع اسرائيلي يعتبر الفلسطينيون هم الذين يحتلون الضفة، وبالتالي أي حديث عن أي فرصة حقيقية هو مضیعة للوقت.

أجندات متباينة

وأوضح في حديثه للرأي، أنه من الأفضل ألا تجري أي لقاءات او حوارات تتعلق بالحديث عن مصالحة فلسطينية داخلية، لافتاً إلى أنه كان من المفترض تنفيذ ماتم الاتفاق عليه في لقاءات الدوحة المتكررة واتفاق الشاطئ أيضاً. ولفت في ذات السياق أن تحقيق المصالحة يعود إلى صدق النوايا لدى الطرفين، ووجود أجندات متباينة وفئات ترغب بالوضع الراهن كما هو دون إحراز أي تقدم .

عودة مصر للصدارة

بدوره اعتبر المحلل السياسي د.ناصر الصویر أن هذه المرة الأولى التي يقوم بها الرئيس المصري بالتطرق بشكل مباشر لملف المصالحة والشأن الفلسطيني، وهو ما يعتبر تغيراً نوعياً من جهة مصر، موضحاً أن مصر في ظل التدخل التركي والقطري في الشؤون الفلسطينية أصبحت عنصراً مهماً.

وقال الصویر في حديث خاص للرأي: "إن مصر تريد تدارك خطر التهميش وتقليص الدور القطري والتركي خاصة في ظل وجود علاقات متوترة بين مصر وهذين البلدين"، مشيراً إلى أن الدعم المعلن على لسان القيادي في فتح محمد دحلان لدعوة السيسي يدل على أن المحور المصري الاماراتي يريد أن يفعل دوره في الشأن الفلسطيني الداخلي.

عزل قطر وتركيا

ولفت في حديثه إلى أن مصر قطعت وعداً لوفد حماس الذي زارها مؤخراً بإتمام المصالحة، لأن الظروف التي يعاني منها قطاع غزة تنعكس على ما يدور في شبه جزيرة سيناء والتطرف والإرهاب الذي تعاني منه مصر في الآونة الأخيرة.

وتابع قوله: "إن مصر ترغب في وضع المعادلة الفلسطينية تحت إمرتها وعزل الدور التركي والقطري"، مؤكداً أنه سيكون هناك تحركاً مصرياً فعلياً في المرحلة القادمة لجمع أطراف الخلاف" فتح وحماس" حتى تضمن مصر العودة لصدارة المشهد السياسي.

ترحيب ولكن؟

بدورها رحبت حركة حماس بالتصريحات المصرية الداعية لتحقيق المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام الفلسطيني.

وأكد الناطق باسم الحركة سامي أبو زهري في تصريح صحفي له، أن الحركة جاهزة للتعاطي مع كافة الجهود لإنجاز المصالحة واستعادة الوحدة الوطنية، مضيفاً: "تأمل الحركة أن تؤدي هذه التصريحات لإعادة الدافعية لتحقيق المصالحة الفلسطينية".



حركة فتح هي الأخرى رحبت بدعوة الرئيس المصري لاستئناف المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين ودعوة الفصائل الفلسطينية للمصالحة وتحقيق الوحدة.

وقال الناطق باسم الحركة، أسامة القواسمي: "إن ما قاله الرئيس السيسي يعبر عن حرص مصر الأكيد والثابت على مصلحة الشعب الفلسطيني وقضيته وحقوقه الوطنية، وعلى السلام والاستقرار في المنطقة والعالم بأسره".

وأضاف القواسمي في تصريح صحافي: "إن حركة فتح تقدر عالياً حرص الرئيس السيسي على لم الشمل الفلسطيني، وإنجاز الوحدة الوطنية باعتبارها مصلحة وطنية فلسطينية علياً"،

مشيراً إلى أن حركته على استعداد كامل للتعاطي بكل مسؤولية وطنية، وحرص شديد على القضية الفلسطينية.

جدير بالذكر أن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي دعا خلال خطابه قبل يومين إلى إنهاء الانقسام الفلسطيني، وأكد أنه لا يمكن تحقيق السلام أو تحقيق أي نصر في المنطقة دون حل القضية الفلسطينية التي طالمت، وإنهاء الصراع الفلسطيني الاسرائيلي.

وأبدى الرئيس المصري استعداد بلاده للعب دور الوسيط بين الفلسطينيين والإسرائيليين في هذا الصدد، معرباً عن أمله في وحدة الفصائل الفلسطينية، وتحقيق مصالحة حقيقية وسريعة.

ووقعت الحركتان وهما أكبر فصيلين على الساحة الفلسطينية، في 23 أبريل/ نيسان 2014، اتفاقاً للمصالحة، وفي 2 يونيو/ حزيران من العام نفسه، أدت حكومة الوفاق اليميني الدستورية، أمام الرئيس محمود عباس غير أنها لم تتسلم أياً من مهامها في قطاع غزة، بسبب الخلافات السياسية بين الفصيلين، وسط تبادل مستمر من الاتهامات والتراشق الإعلامي.

وفد من الجهاد برئاسة د. شلح يصل القاهرة بعد "نداء السيسي" للمصالحة

القاهرة \ وكالات \ سما \ 19\5\2016

ذكرت مصادر فلسطينية ان وفدا من حركة "الجهاد الإسلامي" برئاسة الأمين العام للحركة ونائب الأمين زياد النخالة، وصل مساء أمس الأربعاء الى القاهرة، في زيارة لم تحدد مدتها..

وتأتي زيارة وفد "الجهاد" كأول فصيل فلسطيني يصل العاصمة المصرية بعد "النداء الخاص للرئيس عبد الفتاح السيسي" الذي خاطب به القوى الفلسطينية، أول أمس الثلاثاء 17 مايو 2016، بضرورة إتمام المصالحة الوطنية، واستعداد مصر رعايتها والمساعدة على إنجازها.

وقالت المصادر أن الوفد سيلتقي بعدد من المسؤولين المصريين، لبحث التطورات القادمة وسبب تطبيق "نداء السيسي للمصالحة" ..

وقد أكدت تلك المصادر ان الوفد لن يبحث في الشق السياسي الخاص بعملية السلام باعتبار ذلك من صلاحيات قيادة منظمة التحرير ودولة فلسطين، وليس شأناً أو مسؤولية فصائلية.



تلقى رئيس السلطة محمود عباس، صفقة جديدة على جبين خياره التفاوضي العبيثي، وذلك بعد ترحيبه بعقد فرنسا لمؤتمر دولي للسلام، والذي سرعان ما أجله الرئيس الفرنسي فرانسوا أولاند، الذي حاولت بلاده عقده في 30 مايو الجاري. ويأتي التأجيل بعد أن وجهت (إسرائيل) انتقادات لاذعة للدعوة الفرنسية لعقد المؤتمر، ورأت أن المقترح محكوم بالفشل مسبقاً، حيث وصف رئيس حكومة الاحتلال "بنيامين نتنياهو" المبادرة الفرنسية بـ"المقلقة".

عوامل الفشل

وأرجع غسان الشكعة عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، أسباب تأجيل فرنسا للمؤتمر الدولي للسلام، إلى عدة عوامل أولها تدخل الولايات المتحدة الأمريكية وعدم استعدادها لترك حلول في منطقة الشرق الأوسط دون أن يكون لها باع فيها، مشيراً إلى أن دول أوروبا تعاني من مشكلات قائمة سواء المتعلقة بـ"الإرهاب" أو بالخلافات والصراعات المهيمنة على المنطقة.

وأوضح الشكعة في حديثه لـ"الرسالة" أنه يجب الأخذ في الاعتبار بأن الموقفين العربي والفلسطيني يعانيان من مأزق حقيقية، لافتاً إلى أن "الوضع الفلسطيني هش وليس لديه أمل في الخروج من المأزق الذي اسمه الانقسام"، أما الوضع العربي فيحتاج إلى توحيد الجهود ليكون له دور وتأثير أكبر في إنهاء المعاناة الفلسطينية.

الشكعة: قيادة السلطة أضعف من أن تقول "لا" لأي مبادرة

واعترف أن الطرف الفلسطيني المتمثل بـ"قيادة السلطة" أضعف من أن يقول "لا" في المبادرات التي تطرح عليه، زاعماً - في نفس الوقت - أنهم معنيون بمراكمة ما أسماها نجاحات على الأقل من خلال الترحيب حتى بالأفكار وليس فقط بالمبادرات والقبول بالحلول الدبلوماسية والسياسية، على حد تعبيره.

وبالمقابل، يرى الشكعة "أن الحلول العسكرية غير مقبولة لا عربياً ولا إقليمياً ولا دولياً، ولذلك فإن الفلسطينيين أضعف من أن يقودوا حرباً"، رافضاً الدخول في تفاصيل أسباب هذا الضعف قائلاً "يجب أن نكون إلى حدٍ ما واقعيين". وأضاف الشكعة "برأيي أن عدم نجاحنا في بناء المؤسسات هو أخطر من فشلنا في العملية السياسية".

تسويق للإحباط

من ناحيته، لم يستغرب يحيى موسى القيادي في حركة حماس تهكم من سبقه على المقاومة والتقليل من جدوى هذا الخيار في مواجهة الغطرسة الصهيونية، متسائلاً "ماذا نتوقع من الذين انهزموا في أنفسهم ويحاولون تسويق الإحباط واليأس في الوسط الفلسطيني؟".

وذكر موسى لـ"الرسالة" بأن المقاومة أثبتت أنها هي نهج الشعب الفلسطيني أمام غطرسة العدو الصهيوني الذي لا يريد أن يعترف بحقوقه، معتبراً أن البديل الذي لا يمكن أن يقبله شعبنا هو خيار الاستسلام ورفع الراية البيضاء أمام هذا العدو.

موسى: الطريق الوحيد أن تتجه السلطة للمشاركة الحقيقية

ويرى موسى بأن الاختلاف على أشكال المقاومة قضية يجب أن تخضع للتوافق الوطني مع الأخذ بالاعتبار أهمية التوظيف السياسي الحكيم، محملاً رئيس السلطة ودول الإقليم المتعاون مع الاحتلال قيامهم بعملية الإفشال السياسي



لانتصارات التي تحققت بفعل صمود المقاومة وبعترافات الصهاينة وتقارير لجانهم التي كشفت عن إخفاقاتهم وفضائحهم المتواليّة.

وعاد موسى إلى السبب الحقيقي من وراء التأمّر على المقاومة وهو حتى لا يتم تحقيق أي إنجاز سياسي ويبقى الحصار الخانق ضد الشعب الفلسطيني لإيجاد حالة من اليأس والإحباط في أوساطه، مشدداً على أن "سلطة فتح" كانت ومازالت هي أهم أداة من أدوات هذا الحصار وتقوم بعملية كي لوعي شعبنا في ظل الظروف الصعبة التي يعيشها.

مقامرة خاسرة

وقال موسى معقّباً على تأجيل فرنسا مؤتمر السلام " إن قيادة السلطة ومنظمة التحرير مفلسة من زمن بعيد واستخدمت كل ما في يدها من أوراق وضيعتها في مقامرات خاسرة بدفع الثمن مسبقاً دون استلام البضاعة، ولذلك أصبحت مثل الغريق الذي يتشبث بقشة، سواء كان ذلك بمبادرة تأتي من فرنسا أو غيرها"، لافتاً إلى أن الأخيرة تحاول أن تملأ الفراغ في الوقت الضائع وفي ظل الانتخابات والدعاية الأمريكية، حيث لا يمكن لفرنسا أن تقوم بأي عمل إلا ضمن الرؤية الأمريكية التي يمكن أن تسمح بهوامش في هذا الاتجاه.

وأضاف "عباس يقطع الزمن وهو يعلم تماماً أنه لا أفق حقيقي وأن هذه المبادرات الدولية مجرد مناورات، ولكنه يريد أن يعطي انطباعاً وكأنه في عملية نضالية شجاعة، ولكنها في الحقيقة هي عمليات وهمية يمارسها من عشرات السنين في التفاوض العبثي". وتابع "عباس يريد أن يحافظ على مصالحه الشخصية والفئوية، ولذلك هو يعمل في الهوامش المريحة له لإعطاء انطباع أن هناك عمل سياسي قائم على الأرض، ولكن في الحقيقة كل هذه أوام يسوقها ضمن عملية خداع ممنهج ومنظم".

حبيب: الطرف الفلسطيني جرد نفسه من الخيارات الأخرى

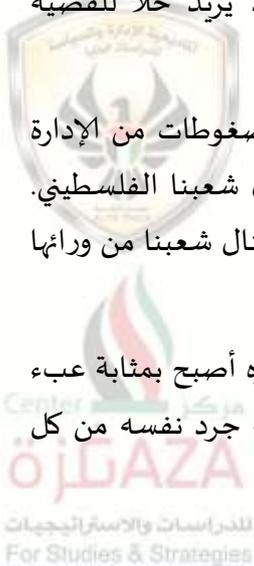
ويرى موسى أن الطريق الوحيد والصحيح هو في أن تتجه السلطة إلى شعبي لإحداث شراكة حقيقية في الساحة الفلسطينية وأن ترجع إلى الشعب الذي أعلن انتفاضة باسلة في الوطن المحتل وأن تأتي إلى حركة حماس كي تمثل رافعة فلسطينية بما لديها من قدرات في المقاومة، مشدداً على وجوب إعادة بناء المؤسسات وجعل كلفة الاحتلال كلفة كبيرة من خلال استنهاض المشروع التحرري من جديد.

عبء على السلطة

أما خضر حبيب القيادي في حركة الجهاد الإسلامي، فقد اعتبر -هو الآخر- أن فشل خيار التسوية واضح للعيان بالبرهان والتجربة من خلال السنين العجاف للمفاوضات، مشدداً على أن العدو الصهيوني لا يريد سلاماً ولا يريد حلاً للقضية الفلسطينية حتى لورضي الفلسطينيون بأقل ما يمكن من حقوقهم.

ويرى حبيب في حديثه لـ"الرسالة" أن تأجيل فرنسا لمؤتمر السلام، لم يأت من فراغ وإنما جاء بضغوطات من الإدارة الأمريكية التي تقف خلف هذا الكيان الصهيوني وتشجعه على ارتكاب المزيد من الجرائم ونكران حقوق شعبنا الفلسطيني. وتابع "هذا دليل آخر على أن خيار التفاوض والمساومات على حقوقنا الفلسطينية هي خيارات فاشلة ولن ينال شعبنا من ورائها أي مردود إيجابي".

وعبر حبيب عن أسفه لأن الطرف الفلسطيني المفاوضات يريد إنهاء الملف التفاوضي بأي طريقة باعتباره أصبح بمثابة عبء عليه، حيث لم يحقق شيئاً ضمن هذا الخيار الذي راهن عليه طوال هذه السنين العجاف، وخاصة أنه جرد نفسه من كل



الخيارات الأخرى التي ربما تجدي نفعاً في المعركة مع هذا العدو الصهيوني الذي ينكر الحقوق ويصعد من هجمته وحصاره على شعبنا، على حد تعبيره.

التهدئة بين المقاومة والاحتلال رهن تقلبات الميدان

الرسالة نت 19\5\2016

تتجه أنظار المراقبين والمتابعين صوب الحدود المختلفة لقطاع غزة لمراقبة حالة الهدوء التي تخيم في أعقاب عمليات الترشق الناري التي استمرت لعدة أيام بين المقاومة الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي.

وتتضارب التقديرات بعد العمليات الأخيرة بشأن مستقبل التهدئة بين حماس و"إسرائيل"، لكن ما تؤشر له الأحداث ومعطياتها يبنى بأن الطرفين لا يريدان التصعيد وأن موجة التوتر الأخيرة عبارة عن "تبادل رسائل محسوبة دون إغفال أن معطيات الميدان وتقلباته الدائمة تلعب الدور الأكبر في صوغ معادلة الشدّ والجذب بين الطرفين.

وقد أجمعت فصائل المقاومة بشتى ألوانها واختلافاتها السياسية، على أن الوضع السياسي القائم في ظل استمرار حالة الحصار ومنع إدخال مواد البناء إلى القطاع المحاصر بما يعطل إعادة الاعمار، من شأنه أن يفجر الأوضاع في القطاع، ويعيد المواجهة من جديد.

موجة التصعيد الأخيرة بين الطرفين أقرب الى تبادل رسائل وليس مقدمة لحرب، وأية ذلك محدودية العمليات العسكرية والضحايا البشرية التي أوقعتها، ومحدودية الرد العسكري الفلسطيني المقاوم والذي اقتصر على عدد محدود من قذائف الهاون لم توقع أي إصابة ولم تلحق أضراراً تذكر.

ولفت محلل الشؤون العسكرية في صحيفة "هآرتس" العبرية عاموس هرئيل إلى أن ما جرى أقرب إلى الرسائل المتبادلة، ولكنه بلغة أخرى في محاولة من حماس و"إسرائيل" لتجديد ميزان الردع الذي رسم في أعقاب الحرب الأخيرة.

التعاطي السياسي مع العمليات بين الطرفين وفقاً للمراقبين لم يختلف، بل جاء بنفس الوتيرة ليؤكد نفس الفهم بان ما يجري "أقرب الى رسائل متبادلة....".

وفي كل الأحوال، فإن جولة التصعيد الأخيرة ليست الأولى من نوعها منذ ابرام اتفاق التهدئة بعد الحرب الأخيرة، طوال تلك الفترة ظلت المقاومة الفلسطينية تتبع استراتيجية "خرق مقابل خرق"، وهي عمليات تكتيكية يسعى كل طرف من خلالها إلى إثبات جاهزيته واستعداده للمواجهة.

ثمة معطيات تشير إلى أن كل طرف يستبطن عدم نيته التصعيد والاتجاه لتثبيت التهدئة الهشة، فإسرائيل وعلى أكثر من مستوى سياسي أكدت بأن لا تخطط ولا نية لديها لتوسيع العمليات العسكرية أو تطويرها إلى عدوان شامل على غرار عدوان عام 2014.

والعامل الرئيسي الكامن وراء عدم رغبتها بالتصعيد هو ارتياحها لوضع القضية الفلسطينية في موقع متأخر جداً في سلم اهتمامات الوضع العربي رسمياً، وشعبياً أيضاً، وليس من مصلحتها شن عدوان جديد يعيدها إلى مقدمة الاهتمامات.

في الوقت ذاته، فإن شن مواجهة على القطاع حتى لو بدون إعادة احتلال القطاع ستعني تكبيد الجيش والمستوطنين خسائر كبيرة، ناهيك عن أن الجيش قد ألزم نفسه بإخلاء المستوطنين من غلاف غزة إلى عمق الكيان الصهيوني أثناء الحرب، وهو ما يرفضه المستوطنون.

لذلك فهي تحرص كما يشير المراقبون على التأكيد ان تقتصر عملياتها فقط على تدمير الأنفاق التي بنتها حركة "حماس" والمواقع المتعلقة بها وإدارتها، بما يعزز امن مواطنيها، بالذات في المناطق الحدودية مع القطاع، وبما يقود أيضا الى فرض توازن ردع جديد. خصوصا وان العمليات تترافق مع تفاخرها بإعلان التوصل الى وسائل تكنولوجية تمكنها من كشف الأنفاق تمهيداً لتدميرها.

حركة حماس بالمقابل لا تبدو متحمسة للحرب أيضا رغم انها مستعدة لكافة الخيارات، وفي أكثر من مؤشر وتصريح من مسؤولين اكدت على موقف ورؤية مشابهة بأن لا نية لديها لأي تصعيد في الوقت الراهن.

المؤشر الأول جاء في تغريدة للقيادي في الحركة موسى ابو مرزوق عن نجاح الجهود المصرية في محاصرة الأمر لصالح تثبيت اتفاق الهدنة ومن ثم توالى التصريحات من قبل قيادات الفصائل الفلسطينية.

كما قال عضو المكتب السياسي لحركة حماس الدكتور خليل الحية: "نحن من جهتنا لا نريد التصعيد وملتزمون ببندو اتفاقية وقف إطلاق النار التي وقعت في القاهرة إبان العدوان على غزة صيف عام ٢٠١٤".

وعلى ضوء ذلك أجمع مراقبون سياسيون على أن التطورات الأخيرة لن تقود إلى سيناريو جديد من المواجهة العسكرية الشاملة أو الحرب، معلنين ذلك بأن ليس من مصلحة (إسرائيل) والمقاومة الذهاب إلى حرب جديدة لاسيما وان تداعيات عدوان العام الماضي والذي استمر واحد وخمسين يوما مازالت قائمة.

لكن ثمة عوامل ربما تدفع باتجاه تآكل التهدئة وتجبر الطرفين الى المغامرة والدخول في مواجهة جديدة. فمنذ الحرب الأخيرة لم تتوقف الخروقات الإسرائيلية؛ لا يزال الصيادون الفلسطينيون يتعرضون للاستهداف المباشر والاعتقال في الحيز المائي المخصص لهم، ولا تزال التوغلات المحدودة على طول الشريط الحدودي مع القطاع متواصلة.

كذلك لا تزال المعابر الحدودية تغلق أبوابها أمام المؤن والبضائع، كما تواصل قوات الاحتلال منع دخول مواد البناء والاسمنت التي شلت عملية الاعمار ما دفع حركة حماس وجناحها العسكري للتحذير من الانفجار القادم.

خلاصة القول أن معطيات الميدان وتقلباته الدائمة تلعب الدور الأكبر في صياغة مستقبل التهدئة بين المقاومة و"إسرائيل".

نبش مقبرة القسام.. جريمة بأحكام قضائية وتنفيذ يميني متطرف

حيفا - خاص صفا 19\5\2016

عادت شركة " كيروور أحزكوت " الاحتلالية لحملتها المسعورة الهادفة لتفريغ مقبرة القسام الواقعة ببلدة الشيخ بمدينة حيفا بالداخل الفلسطيني المحتل، لكن هذه المرة بمشاركة من عصابات المستوطنين وبغطاء رسمي وشرطي إسرائيلي.

وتم الكشف مؤخراً عن جريمة نبش قبور داخل المقبرة، وتحديدًا تلك القريبة من ضريح الشهيد عز الدين القسام، بعد أقل من 4 ليال على استئناف الشركة لقضيتها لدى محكمة الاحتلال من أجل نقل القبور، بزعم ملكيتها لأرض المقبرة.

وبدأ بحث قضية مقبرة القسام المدفون بها الشهيد القسام ومئات المسلمين من أهالي البلدة والمنطقة، إثر استصدار مستثمر يهودي أمراً ضد لجنة وقف الاستقلال والجريئة، التي تشرف على أوقاف المقبرة، وضد ما يسمى بـ"سلطة أراضي إسرائيل".



وتطالب الشركة بإخلاء ونبش القبور بغية إقامة مشروع استثماري على أرضها المقبرة البالغة مساحتها 50 دونماً، علماً أن محكمة الاحتلال أصدرت سابقاً حكماً غيابياً بإخلاء المقبرة، دون علم لجنة الوقف.

وفي تاريخ الأول من مايو الجاري، وبعد تقدم الشركة بطلب للبت في القضية لدى محكمة الصلح في الكريوت، قررت المحكمة بعد جلستها تأجيل البت في طلب الشركة بإزالة عدد من القبور في جزء من المقبرة.

ولكن هذا التأجيل لم يرق للعصابات اليمينة المتطرفة ولا الشركة، فأقدم مجهولون بعد 3 أيام من قرار المحكمة على ارتكاب جريمة بالمقبرة، بنبش ضريح الشهيد عز الدين القسام، وأحدثوا حفرة كبيرة بجانبه، كادت تسقطه.

تفاصيل الجريمة

ويقول مسئول الهيئة الإسلامية في حيفا فؤاد أبو قمير -متحدثاً عن تفاصيل الجريمة- إن "مجموعة من شباب الهيئة كانوا يجولون في المقبرة صباحاً، فتفاجئوا بحفرة عميقة جداً بالمقبرة، ملاصقة لضريح الشهيد القسام".

ويضيف أن الحفرة بعمق 4 أمتار تحت الأرض وعلى امتداد حوالي متر من قبر القسام.

وفور إبلاغ الشبان للجهات المعنية بالجريمة، حضرت فريق من الهيئة ومختصين، لمعاينة الحفرة، ومن خلال الفحص تأكدوا أن هذه الجريمة مخططة وارتكبتها مجموعة وليس شخص واحد، خاصة مع وجود مصباح وأدوات حفر بالمكان.

وكما يقول أبو قمير فإن "هذه الجريمة أثارت مخاوفنا وغضبنا، من أن مخططاً معيناً سيقع ضد المقبرة، وأن الاستهداف الأول كان لضريح القسام، كونه رمزاً وطنياً للمسلمين".

وتزعم الشركة أن أرض المقبرة مبيعة لها من قبل ما تسمى بدائرة أراضي إسرائيل "عام 1955، وتدعي أنها لم تكن تعلم بوجود قبور فيها حينما اشترتها، وذلك في ردها على تساؤل قضائي بهذا الشأن.

كما تدعي أن شواهد القبور داخل المقبرة ما هي إلا حجارة أتت بها الرياح إلى المكان.

ولكن أبو قمير يؤكد أن المقبرة تتميز بوجود قبور ذات شواهد عالية جداً، وعلى رأسها قبر الشهيد القسام، وهو ما يفند كذب وعدم منطقية ادعاء الشركة.

"تدفيع الثمن"

وتؤكد الجريمة أن من يقف خلفها هي جماعات متطرفة وتحديداً "تدفيع الثمن"، خاصة وأنها اختارت قبر القسام من بين مئات القبور، والذي سبق وأن كان هناك محاولات للاعتداء عليه من هذه الجماعات التي تتغذى في جرائمها بالتحريض الإسرائيلي الرسمي على الفلسطينيين.

وكانت أسرة الشهيد عز الدين القسام في مدينة جنين بالضفة الغربية، أصدرت بياناً على لسان حفيد القسام، أحمد محمد عز الدين القسام، حذرت فيه من خطورة تكرار الاعتداء على المقبرة وقبر القسام ورفاقه والمسلمين المدفونين فيها.

وذكرت العائلة أن خطورة الإجراءات الاحتلالية الأخيرة ضد المقبرة، تكمن في إلباسها ثوباً قانونياً، يشرع تنفيذ هذا الاعتداء الموتور بأحكام قضائية مبرمة.

تواطؤ الشرطة

وقدمت الهيئة الإسلامية شكوى إلى شرطة الاحتلال بهذه الجريمة، وطالبتها بكشف الفاعلين، خاصة وأن المقبرة يوجد بها كاميرا مراقبة.



ولكن رد الاحتلال كان صادمًا ومتواطئًا مع المجرمين، حيث تذرعت شرطة الاحتلال بأن الكاميرا كانت معطلة أثناء ارتكاب الجريمة، وأنها فقط اشتبهت بشخصين، مدعية أنهما قيد التحقيق.

وبحسب أبو قمير، فإن بلدية الاحتلال في البلدة بالإضافة للمؤسسة الإسرائيلية تتحمل مسؤولية هذه الجريمة، وأي جريمة أخرى قد تقع في المقبرة.

ولكن الفلسطينيون لا يعولون على شرطة الاحتلال أو المؤسسة الإسرائيلية بكل تفرعاتها في حماية المقبرة، بالرغم من وعود البلدية بتسييجها، لا سيما وأن هذا الوعد تكرر أكثر من مرة ولا يوجد له أي تطبيق على الواقع، وفق أبو قمير. ويشير في هذا السياق، إلى أنه وعقب اجتماع طارئ تم عقده مطلع الأسبوع الجاري، تشكيل لجنة شعبية لحماية المقبرة وحراستها.

حماية المقبرة

وتحديًا لشركة الاحتلال ومحكمتها قررت الاجتماع الشعبي مؤخرًا زيارة المقبرة في ذكرى النكبة، وتسييجها وترميمها؛ ووضع كاميرات ومتابعة المراقبة على أرضية المقبرة بالإضافة الى حشد الجماهير لزيارة المقبرة. ويقول النائب عن القائمة العربية الموحدة في الكنيست الإسرائيلي باسل غطّاس، "إن هناك تخوف من الذين يحاولون الاستيلاء على أرض المقبرة من نضالنا".

ويؤكد على أهمية التصدي الجماهيري والشعبي لأي مؤامرة ضد المقبرة، خاصة بعد جريمة نبش القبور.

ويشدد على أن مؤامرة نقل القبور والاستيلاء على المقبرة لن تمر.

ويضيف "وبالتوازي يجب أن يكون هناك مواجهة قضائية، حينها وبالجمع بين الجانبين النضاليين سننجح في منع الاعتداءات على الأوقاف الإسلامية كاملة أيضًا".

البرلمان الإفريقي سيرشح البرغوثي لجائزة نوبل للسلام

رام الله- فلسطين أون لاين 19\5\2016

قال رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين عيسى قراقع، "إن اتحاد البرلمان الإفريقي سيتبنى دعم ترشيح النائب الأسير مروان البرغوثي لجائزة نوبل للسلام، في جلسته المقبلة المقررة في السابع من تموز المقبل، وستكون قضية الاسرى وانتهاكات إسرائيل بحقهم على جدول أعمال البرلمان".

وأفادت وكالة الأنباء الرسمية وفا اليوم الخميس أن أقوال قراقع جاءت خلال لقائه وفدا من برلمان زيمبابوي في مدينة رام الله، بحضور مندوق وحدة العلاقات الدولية في الهيئة أكرم العيسة، والمحامية أماني حمدان، ومديرة مؤسسة الضمير المحامية سحر فرنسيس.

ووضع قراقع وفرنسيس رئيس ملف العلاقات الخارجية في البرلمان الزيمبابوي كينديس باردازا في صورة الأوضاع داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي، وما ترتبته "إسرائيل" من جرائم، ومخالفات جسيمة، للقوانين الدولية والإنسانية: كالاقتال الإداري التعسفي، واعتقال الأطفال القاصرين، والمحاكمات غير العادلة، والتعذيب، والإهمال الطبي، واعتقال النواب، والإعدامات الميدانية.

كما طالبا خلال اللقاء بأهمية التحرك الإفريقي على المستويين السياسي والبرلماني للضغط على إسرائيل لوقف ممارساتها التعسفية تجاه الأسرى داخل سجونها، واحترام القوانين الدولية، ومعايير حقوق الانسان، واتخاذ المواقف الكفيلة

بحماية الأسرى مما يتعرضون له من قمع، وممارسات لا إنسانية، وتفعيل عملية المقاطعة لإسرائيل على المستوى الاقتصادي، والثقافي، بسبب عدم احترامها لحقوق الإنسان الفلسطيني.

وثنما موقف الوفد من دعم قضية ترشيح البرغوثي لجائزة نوبل للسلام، ودعم الحقوق الشرعية والعادلة لشعبنا الفلسطيني بالحرية والاستقلال، وإقامة دولته الحرة والمستقلة.

من جانبه، أفاد رئيس الوفد بأنهم سيعملون ويتحركون على كافة المستويات لدعم قضية الأسرى، وترشيح البرغوثي، بما في ذلك مع اتحاد البرلمان الأوروبي.

اتهامات لعباس بالتنازل عن أراضي وقفية استرضاء لبوتين

عربي 21 - خالد أبو عامر 19\4\2016

يعيش الفلسطينيون في مدينة الخليل تطورات قضية مفاجنة، تمثلت في إعلان الحكومة الفلسطينية برام الله في 23 شباط/فبراير، قرارا يقضي بالتنازل عن أراضي وقفية تعود للصحابي تميم بن أوس الداري، لصالح البعثة الروسية البطريركية، مما أثار ردود فعل غاضبة، واتهامات للسلطة بتجاوز القانون من خلال التفريط في أراضي الفلسطينيين.

يقول ماهر الجعبري، عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير، وأحد الذين يقودون حراكا جماهيريا فلسطينيا ضد استملاك أراضي كنيسة المسكوبية لروسيا، إن "القرار الحكومي الفلسطيني يعبر عن خضوع السلطة الفلسطينية للضغوط الروسية المطالبة بتملك أراضي الكنيسة، ولذلك فإن للقرار أبعادا سياسية أكثر منها قانونية".

وأضاف لـ"عربي 21" أن القرار "يشكل مسا خطيرا بالمقدسات الإسلامية"، مؤكدا أن "سكان الخليل سيواصلون الاحتجاج لمنع تطبيق هذا القرار؛ لأنه تعبير عن سمسة مؤسفة على الأراضي الفلسطينية، ومنحها لمن لا يملكون الحق فيها".

صفقة البرتقال

ويبدي الفلسطينيون مخاوف جدية من انتقال ملكية أراضي وقف الكنيسة الروسية لموسكو؛ خشية بيعها للمستوطنين اليهود، مشيرين إلى وجود سابقة تاريخية باسم "صفقة البرتقال" عام 1964، والتي بموجبها باع الاتحاد السوفيتي السابق معظم أملاكه داخل فلسطين للحكومة الإسرائيلية، ومن بينها مبنى البعثة الكنسية الروسية.

وقال كبير وجهاء الخليل، عبدالمعطي السيد، إن "الفعاليات الشعبية في المدينة جمعت عرائض وتواقيع احتجاجية لأكثر من 60 ألف فلسطيني من سكانها، وسلمتها للجهات الرسمية في السلطة الفلسطينية".

وأضاف لـ"عربي 21": "أوضحنا في هذه العرائض أن قرار الحكومة يعد تجرؤا على الأحكام الشرعية الإسلامية لأراضي الوقف، وأن لدينا مخاوف حقيقية من أن يقدم الروس على بيع هذه الأرض الوقفية لليهود؛ لإقامة مستوطنة إسرائيلية عليها".

وتابع: "سنقف صفا واحدا لمنع إجراءات هذا الاستملاك الباطلة".

إرضاء بوتين

من جهته؛ أوضح روجي أبو ارميلة، أحد القائمين على الوقف الإسلامي في منطقة المسكوبية، التابع لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية، أن "قرار الحكومة الفلسطينية كان يجب أن يمنح الأرض المحيطة بكنيسة المسكوبية للمنفعة العامة لأهل البلد الفلسطينيين، كإقامة مشاريع خيرية وتعليمية، وليس إعطاءها للروس".

وقال لـ"عربي21": "لن نسمح بتمرير هذا القرار؛ لأن الحكومة تحدث كل سكان الخليل، ومن الواضح أن الرئيس محمود عباس يريد إرضاء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، على حساب الشعب الفلسطيني وحقوقه التاريخية".

وربط معارضو القرار تزامنا واضحا بين زيارة عباس لموسكو في 17 نيسان/أبريل، ولقائه مع رئيسها فلاديمير بوتين، وبين قرار تملك الأراضي الوقفية لصالح البعثة الروسية، مؤكداً أن الزيارة تهدف لتوثيق علاقة عباس بالبطريك "كيريل"، على حساب التنازل عن الأرض الفلسطينية.

قانوني أم لا؟

بدوره؛ قال مصدر مسؤول في مجلس الوزراء الفلسطيني، رفض كشف هويته، إن "القرار الذي أصدرته الحكومة منسجم مع القانون الفلسطيني".

وأضاف لـ"عربي21": "ليس صحيحاً الاتهامات الموجهة للحكومة بأنها التقت على القانون عبر القرار".

وأكد رئيس فرع جامعة القدس المفتوحة بالخليل، المؤرخ الفلسطيني نعمان عمرو، أن "القرار الفلسطيني باستملاك الأرض للمنفعة الروسية غير قانوني".

وقال لـ"عربي21": "يبدو أن السلطة الفلسطينية رضخت للضغوط الروسية، مع أن الحكومة لا يجوز لها التصرف بالأرض، وكان الأولى بها أن تحرص عليها".

ويرى مراقبون أن السلطة الفلسطينية وضعت نفسها في مشكلة ثلاثية الأبعاد، سياسية؛ بظهورها توزع أراضي الفلسطينيين على هذه الدولة أو تلك مقابل علاقات سياسية معها، ودينية؛ كون هذه الأرض وقفية لا يجوز التنازل عنها شرعاً، وفي ذلك التنازل استفزاز لمشاعر الفلسطينيين الدينية، وقانونية؛ في كون السلطة تجاوزت القانون، ولم تمنح القضاء فرصته الكافية للبت في هذه القضية. على حد تعبيرهم.

تهافت الرواية الفرنسية

2016\5\19

الدستور

عرب الرنتاوي

أرجأت باريس اجتماعاً دولياً حول "عملية سلام الشرق الأوسط"، كان من المفترض أن يعقد في غضون الأيام القليلة القادمة، توطئة لمؤتمر دولي، أنيطت به مهمة إحياء هذه العملية التي تعاني موتاً سريرياً مديداً، واستنقاذ ما تبقى من فرص إنفاذ "حل الدولتين".

في الرواية الرسمية الفرنسية، أن التأجيل إنما يعود إلى ازدحام "أجندة" وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، بيد أن الأمل ما زال معقوداً على أن يجد اجتماع باريس "فسحة" من الزمن على رزنامة الوزير الأمريكي في الصيف القادم هكذا بكل بساطة، يجري ترحيل مبادرة جرى الحديث عنها منذ أزيد من عام، وأورثها الوزير المرتحل لوران فاييوس لخليفته جان جاك إيرو، لاذحام في أجندة وزير، فيما من المتسع للسفر إلى أربع أرجاء العالم والبحث في مختلف أزماته وقضاياها ولقاءات مع مئات الشخصيات، وليس فيما بضع سويغات لاجتماع حول الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي.

والحقيقة انه لا يمكن أخذ التبريرات الفرنسية المتهافتة على محمل الجد، فالأسباب الحقيقية للتأجيل تكمن أساساً في رفض إسرائيل، القاطع والصريح للمبادرة، وهذا الموقف الذي اتخذ طابعاً أكثر حدة، بعد القرار الصادر عن اليونسكو حول القدس، وهو القرار الذي شجبتة تل أبيب بقوة، واعتذرت فرنسا مراراً وتكراراً عن "خطأ" المصادقة عليه، وتعهدت العمل على

تغيير النص في أول اجتماع قادم، بعد أن وجدت نفسها في موقف "دفاعي" "تبريري" مؤسف أمام ابتزاز تنياهو وحكومته وجماعات الضغط اليهودية في فرنسا.

واشنطن بدورها لم تُبد حماساً ظاهراً للمبادرة الفرنسية، وهي أحجمت من قبل عن إعطاء ضوء أخضر لباريس لمواصلة مساعيها، والمؤكد أنها لم تغير موقفها حتى اللحظة الراهنة، سيما في ضوء المعلومات التي تتردد من واشنطن، عن مسعى لإدارة أوباما لـ "إجمال" موقفها من "عملية السلام" في موقف يعلنه الرئيس الأمريكي، ويكون بمثابة "وديعة" للرئيس الذي سيخلفه في البيت الأبيض، من دون إفصاح عن الكيفية التي سيجري بها "إخراج" هذا الموقف أو تخريجه.

السلطة الفلسطينية التي رفعت سقف الرهانات على المبادرة الفرنسية والتوقعات المترتبة عليها، وطاف قادتها في عواصم عدة، لشرحها وحشد التأييد لها، لا شك أسقط في يدها، وسواء أكانت تعرف مسبقاً بنية باريس تأجيل الاجتماع الدولي كما يقول أحد وزرائها، أو أنها أخذت على حين غرة، كما يرجح كثيرون، فإن النتيجة المخيبة للآمال تبقى واحدة، وستعين عليها تمديد حبل الانتظار من جديد، علّ وعسى أن يطرأ ما ليس في الحسبان.

كنا من قبل نصف الدور الأوروبي، الفرنسي/ البريطاني في المنطقة بـ "الدوبلير" الذي يحضر على خشبة المسرح في غياب الممثل الأصلي، وبالتنسيق معه، مستلهما صورته وحركاته وصوته إن أمكن ... كنا ننتقد "تبعية" الموقف الأوروبي لواشنطن حيال معظم قضايا المنطقة، وليس القضية الفلسطينية فحسب ... اليوم، تتعمق التبعية، وترتهن المبادرات الأوروبية (الفرنسية في حالتنا الراهنة) برزنامة الوزير الأمريكي وجدول مواعيده المزدحم.

كاد الغريق الفلسطيني أن يمسك بـ "قشة" المبادرة الفرنسية، بيد أنها أفلتت منه هذه المرة، كما في حالات عديدة سابقة ... لكنه لن يفقد الرجاء على ما يبدو، بفرص حصوله على "قشة" أخرى ممدودة له من هذه العاصمة أو تلك ... هكذا هو حال فاقد الخيارات والبدائل، المرتهنين دوماً لخيار "تجريب المجرب" ذاته الذي ثبت إفلاسه وعجزه ... أما الذين أخرجوا ألسنتهم من قطاع غزة شامتين وفرحين، فإن حالهم ليس أفضل من حال أشقائهم في الضفة الغربية، فسقف مشروعهم هبط من "زلزلة" الأرض تحت أقدام الغزاة، إلى تأمين الرواتب لأربعين ألف موظف ومنتفع، تم النج بهم لأسباب فصائلية ضيقة، في جهاز السلطة المترهل.

بمعزل عن حالة التهافت التي تعيشها الساحة الفلسطينية بشطريها، المحتل والمحاصر نقول: لم نر في المبادرة الفرنسية من قبل أية نافذة فرص لـ "حل الدولتين"، لأننا من ضمن قائلين كثر، أن هذا الحل بالأصل، بات وراء ظهورنا ولم يعد آمناً.

في قطاع غزة حالة غضب على الجميع!!

2016\5\19

أمين للاعلام

بقلم: د. إبراهيم أبراش

الغضب نذير الانفجار، والوضع في مناطق السلطة الفلسطينية بات لا يطاق على كافة المستويات، لأن إسرائيل وقوى عربية وإقليمية ودولية معنية بإفشال كل جهد فلسطيني لإقامة دولتهم المستقلة سواء بالمقاومة أو بالعمل السياسي والدبلوماسي، ولأن النخب السياسية الحاكمة في غزة والضفة فشلت في إدارة الصراع مع الاحتلال وإدارة الوضع الداخلي، وبالتالي تتحمل النخب الفلسطينية جزءاً من المسؤولية أيضاً.

في مناطق السلطة الفلسطينية تجري عملية تدمير المواطن من داخله، وتدمير قيمه وثقافته الوطنية وتشكيكه بنفسه وبتاريخه، وقد نجحت هذه المحاولات نسبياً من خلال ما نشاهد ونسمع من مؤشرات كثيرة تُثير القلق. فبالإضافة إلى فشل جهود التسوية والسلام كما فشل جهود المصالحة، تجري محاولات ممنهجة لصناعة الفقر والبطالة والفوضى وأزمة الموظفين



مركز الدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

والنقابات العمالية وأزمة الكهرباء والغاز والرواتب والمعابر وظاهرة التسول ومحاولات الانتحار وانتشار الجريمة والفساد، والرغبة في الهروب إلى الخارج بأي ثمن ولأية جهة، كل ذلك لإلهاء الشعب عن قضيته الرئيسية وليقبل بأي حل وتسوية.

أما تحرير فلسطين والعودة لها فهو وإن كان أملاً ثاوياً في الصدور لا يتلاشى، إلا أنه الآن موضوع مؤجل أو يتم الحديث عنه في المناسبات الوطنية. حتى خطاب المصالحة وإنهاء الانقسام أخذ بالتراجع وبات في نظر غالبية الشعب خطاباً طوباوياً نظراً لاتساع الفجوة بين الخطاب وما يمارسه أصحاب الخطاب على أرض الواقع.

خطورة ما يجري في ومع القضية الفلسطينية لا يقاس بحسابات اقتصادية فقط بل يمس جوهر القضية الوطنية. وإن كنا لا نطعن أو نشكك بالمعدن الأصيل للمواطنين الفلسطينيين في كل مكان، إلا أن أعداء الشعب ومخططي استراتيجية الإلهاء يعملون على تغيير أولويات الناس واصطناع مشاكل وتحديات لكل تجمع فلسطيني تستنزف وقتهم وجهدهم واهتماماتهم، وبالتالي تغيير طبيعة الصراع في فلسطين وتحويله من صراع كل الشعب ضد الاحتلال إلى صراعات وخلافات فلسطينية داخلية حول ما سيبقى من السلطة، وصراع المواطنين من أجل لقمة العيش والوظيفة والراتب حتى في ظل الاحتلال.

كان يمكن للشعب الفلسطيني أن يتحمل الحصار والوضع الاقتصادي المتردي ودرجة من الاستبداد السياسي وحتى يصبر على حرق الاطفال بسبب مشكلة الكهرباء، لو كانت الحالة الوطنية سليمة والوطن غير مُهدّد. لكن أن يعاني الشعب من كل ذلك بالإضافة إلى الاحتلال فهذا ما لا يمكن تحمّله، وبالتالي فمناطق السلطة مقبلة على انفجار. لن يكون انفجار جياح وعاطلين عن العمل فقط بل انفجار شعب على كل من أوصله لهذه الحالة من الذل والقهر وتقييد يديه لمنعه من مواجهة الاحتلال.

أخطر ما ترمي له استراتيجية الإلهاء هو اصطناع اعداء داخليين ليحلوا محل العدو الرئيس بحيث تصبح حركة "فتح" عدواً لحركة "حماس"، وحركة "حماس" عدواً لحركة "فتح"، والحكومة عدو للموظفين، والضفة تتأمر على غزة، وغزة عبئ على الضفة.. الخ، أما مواجهة إسرائيل العدو الرئيس فأمر مؤجل في أفضل الحالات.

ارتباطاً بذلك تتغير الأولويات، فتصبح دولة غزة بأي ثمن وبأي طريقة ولو من خلال مزيد من معاناة الشعب وإذلاله هدفاً له الأولوية على غيره، وفي الضفة الغربية يتم اصطناع معركة مسبقة حول خلافة الرئيس واصطناع صراعات بين الحكومة والنقابات لإبعاد الأنظار عن تعاضم عمليات الاستيطان والتهويد والتنسيق الأمني وتشكيك الشعب بالمشروع الوطني وجدوى وجود سلطة وطنية ودفعه لخيارات بديلة كالخيار الأردني.

كافة الفاعلين السياسيين الوطنيين وكذا دول الجوار والدول المعنية بالقضية الفلسطينية باتت تُدرك هذا الأمر وتخشى ليس انفجاراً بوجه إسرائيل فقط بل مزيد من انفجار الوضع الفلسطيني الداخلي وبما يهدد دول الجوار العربية، لأن انفجار الوضع في قطاع غزة سيؤثر على مصر، وانهيار السلطة في الضفة سيؤثر على الأردن، ومن هنا تتوالى المبادرات لنزع فتيل الانفجار، ولكنها جميعاً إما مبادرات جزئية كمحاولة عمل مصالحات داخل البيت الفتحاوي وبيت السلطة، أو الحديث عن حلول لمشكلة الكهرباء أو تسهيل الحركة عبر المعابر، أو مبادرات سياسية ارتجالية غير واضحة المعالم كالمبادرة الفرنسية والحديث عن مبادرة سويسرية ثم التفاؤل بحراك سياسي تقوده مصر كما تم الاستنتاج من خطاب السياسي الأخير، أو بمزيد من الإجراءات الأمنية والاستعراضات العسكرية ووعده ووعيداً بسحق كل من يجرؤ على الخروج للشارع محتجاً.

ففي غزة مثلاً، أصبح طموح المواطن في غزة أن يحصل على 8 ساعات كهرباء في اليوم وأن يجد جرة غاز للمطبخ، أو بطالة لعدة اشهر أو منزلاً يؤويه، و أطفال غزة الذين كانوا يربعون العدو بحجارتهم وكان نموذجهم فارس عودة باتوا يتسولون في الشوارع وعلى شارات المرور، وكثير من نساء غزة الماجدات بتن أيضاً يتسولن في الشوارع أو يصطففن في طوابير للحصول

على كوبونة أو معاش شؤون أو معاش أسير أو شهيد، وشباب غزة الذين كانوا يتدافعون متسابقين للمقاومة والجهاد باتوا يتسللون لخطوط العدو للبحث عن فرصة عمل أو تسليم انفسهم لجيش الاحتلال، أو يجمعون الدولار على الدولار لتأمين تأشيرة لهذا البلد أو ذاك أو ليسلموا أنفسهم لأحد قراصنة التهريب ليُخرجهم من جحيم غزة، أو يلجئون للانتحار، أو يذلون أنفسهم لكل ذي سلطة وجاه للحصول على أية وظيفة ولو ببطالة لعدة أشهر، أو يشتغلون في أشغال مهينة، إن وجدوها، مقابل شواقل بالكاد تكفي مصروفهم اليومي.

في قطاع غزة حالة غضب على الجميع، وإن كان الاحتلال مصدر كل مصائبنا وسبب كل المشاكل التي يعانها القطاع كما بقية الوطن وبالتالي فالغضب والحقد عليه سابق على غيره، إلا أن الانقسام وزعم فصائل المقاومة أنها حررت قطاع غزة من الاحتلال مرة أولى عام 2005 وحررته حركة "حماس" مرة أخرى من السلطة عام 2007، جعل حالة الغضب تتجه نحو حركة "حماس" أكثر من غيرها ولأنها السلطة الفعلية في القطاع وتتحكم بكل مفاصل الحياة، كما تصيب نيران الغضب بشظاياها السلطة وكل الأحزاب والفصائل ومافيات إعمار القطاع، والأطراف العربية والأجنبية التي تشارك في حصار غزة وتلاعب بالقضية الفلسطينية خدمة لأغراضها الخاصة.

محاولات حركة "حماس" تصدير الغضب والانفجار القادم للخارج، نحو إسرائيل ونحو الرئيس وحكومة الحمد لله، أو مواجهته بإجراءات أمنية لن تنجح في إخفاء الوضع المتردي في القطاع ولا في تخفيف ثورة الغضب، حتى وإن كانت حكومة الوفاق والرئيس يتحملون جزءاً من المسؤولية. كما أن محاولة التهمين من الوضع من خلال الزعم بأن الوضع في قطاع غزة يبقى أفضل حالاً مما هو في الدول العربية المحيطة، هي محاولة بائسة ونوع من التضليل.

غضب غزة هو غضب الوطنية الفلسطينية وانفجار القطاع سيتجاوز حدود القطاع ولن يكون مجرد انفجار وغضب جياح وعاطلين عن العمل يريدون عملاً أو خبزاً، بل سيفجر معه كل الحالة السياسية من نظام سياسي وسلطة وأحزاب واتفاقات. إن كنا نخص قطاع غزة أكثر من الضفة في توصيف الحالة المتردية، فذلك لأن طبيعة المشاكل في الضفة مختلفة، ليس اختلاف الأفضلية بل اختلاف في طبيعة التحديات، وإن كان الوضع المعيشي ونمط الحياة في الضفة أفضل من القطاع، إلا أنه ومن منطلق وطني وبحسابات وطنية استراتيجية فإن التهديد والخطر الحقيقي هو ما تتعرض له الضفة الغربية والقدس من محاولات استيطان وتهويد وتجريدتهما من هويتها الوطنية.

رام الله مدينة عربية في «إسرائيل»!

2016\5\19

الدستور

حلي الأسمر

في الوقت الذي تتعرض فيه مناهجنا المدرسية في غير بلد عربي، لعملية «إعادة إنتاج» لتتسق مع الاشتراطات الاستعمارية الجديدة، المعلنه والسرية، ويجرد كثير من حملة الأقلام العربية حملات تدعو إلى «تنقيتها» مما يسمونه «مفاهيم داعشية» يطلع علينا الكيان الصهيوني بكتاب «تربية وطنية!» يكشف عن الوجه الحقيقي لهذا الكيان المتوحش، الذي ينشد النظام العربي الرسمي رضاه، وهو يدير ظهره له، ولكل حق عربي ليس في فلسطين فحسب، بل في كل بقاع العالم، ولا يدخر جهداً في تعقب أي بذرة خير عربية، أو حتى ذبالة ممكن أن تضيء عتمنا، ليسارع إلى إطفائها!

الكتاب الذي نشرت نصه وزارة التعليم في كيان العدو، جاء تحت عنوان: «أن تكون مواطناً في إسرائيل في دولة يهودية ديمقراطية!» وهو وفق ما جاء في الصحافة العبرية، يعطي مكانة مركزية لوجهة النظر الدينية، ففي الباب الأول منه، الذي بني على أساس ما يسمى «وثيقة الاستقلال»، يقول «أن هناك مبرراً واحداً غائباً عن وثيقة الاستقلال، وهو أن «الشعب اليهودي» من حقه إقامة دولة في فلسطين كوعد إلهي!» وفي الجزء الأول من الكتاب، يوجد دفاع عن فكرة وجود إسرائيل كدولة لـ«الأمة اليهودية»، حيث يصف مؤلفو الكتاب نوع القومية في إسرائيل بأنها إثنية – ثقافية تابعة للقومية اليهودية، ويحاول المؤلفون

التأكيد مرارا وتكرارا على أن هذا الأمر لا يتنافى بأي شكل من الأشكال مع الديمقراطية(!) أما بالمجتمع العربي، في فلسطين المحتلة، خصوصا المسلمين، فيقسم الكتاب هوية غير اليهود إلى متعدد الهوية، بينهم عرب ودرروز وشركس وأراميون، على الرغم من أن الأخير يشكلون أقلية صغيرة جدا، فإنها يتم ذكرها أكثر من مرة، يوازي الموقف بالنسبة للمسيحيين والشركس، في حين أنه يتقول على الدرروز ويقول أن معظمهم لا يصفون أنفسهم بأنهم عرب، وأن معظم متحدثي اللغة العربية يرون أنفسهم جزءا من الأمة العربية، وغالبيتهم العظمى يصفون أنفسهم كفلسطينيين. أما المسلمون الذين يصفهم الكتاب بأنهم جماعة مميزة، ويشكلون نحو 83% من الأقليات في الكيان، فيحظون بفقرتين صغيرتين، إحداهما يشير إلى أن المسلمين ينتهجون سياسات تمييزية وعنصرية قمعية ضد المرأة، بالإضافة إلى فقرة أخرى تشير إلى اضطهاد المرأة في المجتمع العربي، على الرغم من أن الكتاب بأكمله يخلو من أي إشارة إلى المرأة في المجتمع اليهودي ولا التمييز الذي يمارس بحقها في المجتمع الحريدي مثل استبعاد المرأة!

إلى هنا، والأمر ليس بمستغرب، من كتاب صهيوني بحث، لم يشارك بتأليفه أي ممثل عن المجتمع العربي، على الرغم أنه مخصص للتعليم في جميع مراحل التعليم الحكومي، لكن في الفصل المسمى «تحدي الحياة المشتركة في المجتمع الاسرائيلي»، أرفقت خارطة تفصل انتشار المناطق العربية في الكيان الصهيوني. فالمرجع باللون البني في الخارطة يشير إلى المدن اليهودية، والمرجع باللون الاخضر يشير إلى المدن العربية. ورغم أن «الخط الاخضر» يظهر في الخارطة، إلا أنه تمت الإشارة إلى المدن العربية الثمانية الكبرى التي توجد وراء الخط على أنها مدن عربية في «دولة اسرائيل»، وهي جنين ونابلس وطولكرم وقلقيلية ورام الله وأريحا وبيت لحم والخليل. وقد وضعت في الخارطة مئات القرى الفلسطينية في الضفة الغربية، التي يسميها الكتاب «يهودا والسامرة»، لكن مدينة أم الفحم تم وضعها وكأنها وراء الخط الاخضر. وقد تم وضع مستعمرتين يهوديتين فقط وراء الخط الاخضر هما اريئيل ومعاليه ادوميم. ولم يتم وضع المستعمرتين اليهوديتين الأكبر اللتين توجدان وراء الخط الاخضر وهما موديعين العليا وبيتار العليا!

هذا جزء يسير مما ورد في الكتاب، وهو يحتاج لمن يتصدى لترجمته كاملا إلى العربية، كي يعلم العرب الرسميون، أي مستقبل ينتظرهم مع جيران السوء، الذين يسعون لإرضائهم بكل ما أوتوا من سلطة!

مَنْ بعد عباس؟ الفرد أم البرنامج؟

2016\5\19

فلسطين أون لاين

أ.د. يوسف رزقة

ليس غريبا أو خارجا عن المؤلف والمنطق أن يفكر المهتمون بالسياسة بما بعد الرئيس الفلسطيني محمود عباس. ليس غريبا أن تهتم (إسرائيل) بمن بعد عباس، ف(إسرائيل) منشغلة في هذه الأيام بمن سيخلف عباس، كما يقول (أوري سافير) الدبلوماسي الإسرائيلي. وليس غريبا ولا عجيبا أن تهتم فتح نفسها بمن بعد عباس، وأن تتجهز منظمة التحرير للمسألة، كما يقول (يوني بن مانحيم) الخبير الصهيوني بالشأن الفلسطيني.

ولكن يبدو أنه من الصعوبة بمكان على دولة العدو أن تحدد خيارها فيمن يجب أن يخلف عباس، هذا من ناحية، ويبدو أن المصاعب أكبر أمام حركة فتح في تحديد من يخلف عباس من ناحية ثانية. نعم الحديث عن خليفة عباس في حال غيابه فجأة هو من الأمور الصعبة والمعقدة والقائمة على التحيز بسبب غياب المؤسسة الحقيقية، وغياب روح العمل المؤسسي، وقيام النظام الفلسطيني على سلطة الفرد والبطل!؟

في الإطار الفتحاوي، ترى فتح أنها وحدها الوريث الشرعي للمنظمة وللسلطة، وأنها صاحبة الحق منفردة بتحديد من يخلف عباس، ولكن للأسف فإن فتح لا تجتمع أجنحتها على مرشح بعينه للخلافة، فمرة يعلو نجم مروان البرغوثي، ومرة يعلو

نجم صائب عربقات، وثالثة يعلو نجم أحمد قريع، ومرة يتحدثون عن الصراع بين ماجد فرج، والرجوب، والطيراوي، وهكذا دواليك (دوخيني يا لمونة)؟!

هذا الغموض والتعقيد هو بسبب غياب المؤسسة، يقول (يوني بن مناحيم) في مقال له على موقع المعهد الأورشليمي لشؤون الدولة: "إن حركة فتح تتجهز لغياب عباس، مشيراً إلى حملات داخل الحركة لحيازة السلاح لفرض المرشح الذي تراه؟!". ويقول: إن الوقت يقترب شيئاً فشيئاً من خروج عباس من المشهد السياسي الفلسطيني، فقد فاجأ خصومه السياسيين في السلطة الفلسطينية، وحركة المقاومة الإسلامية حماس، بالإعلان الشهر الماضي عن تشكيل محكمة جديدة، التي غرضها التحضير لتعيين نائب له، بناء على طلبات متعددة من أعضاء في اللجنة المركزية لفتح؟!".

هل حقا ثمة تنافس على حيازة السلاح في الضفة بين أجنحة فتح لغرض فرض مرشح ما بعد عباس بالقوة؟! ومن الأجنحة التي تشتري السلاح؟! وهل حلّ السلاح بديلاً جيداً عن السياسة والمؤسسة؟! هل هذه هي فتح؟! أم أنه كلام رجل صهيوني فحسب؟!

لماذا تهتم دولة العدو بمن بعد عباس؟ وهل حقا تتخوف من القادم؟ لأن غياب عباس يعني غياب الشريك، وغياب فرصة الحلّ والتسوية، كما يقول (أوري سافير؟!)، إن كان الأمر كما يقول فلماذا لا تنتهز (إسرائيل) الفرصة وتوقع اتفاق تسوية مع محمود عباس؟! دولة العدو في نظري لا تريد حللاً، ولكنها تدير أزمة، وهي لا تتخوف ممن بعد عباس، لأنها ترى نفسها شريكة في تحديد من هو بعد عباس. وهي لا تترك هذه الورقة. وهناك من يقدم نفسه للمنصب من خلال هذه الورقة.

لقد علمتنا التجارب والأحداث أن (إسرائيل) حاضرة في الملفات الفلسطينية، والعربية للأسف، وأنها صاحبة قرار وتأثير، وكما تخطب أنظمة عربية ودها، فثمة قيادات فلسطينية تسير على الدرب بقناعة أو بحكم الواقع. ولا أظن أن حماس شريك في هذه المسألة البتة، فحماس تنظر إلى من بعد عباس، كما ينظر إليه المواطن العادي، لأن حماس في الأرجح لا تفضل مرشحا على مرشح، وهي دائماً تنتظر في البرنامج لا في الأشخاص، فهي مع كل من يحمل برنامجاً وطنياً محدداً، ويحمل رؤية تصالحية، ويقبل بالشراكة مع المكونات الوطنية والإسلامية.

الأمل للفلسطينيين والأمن للإسرائيليين

2016\5\19

فلسطين أون لاين

د.فايز أبو شمالة

لم يكن مفاجئاً ترحيب رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو بما جاء في خطاب الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، ولم يكن مفاجئاً ترحيب زعيم المعارضة الإسرائيلية إتسحق هرتسوغ بالخطاب، فقد اعتبرت صحيفة ידיعوت أحرنوت أن نتياهو وهرتسوغ سيوظفان الخطاب للتغلب على المعارضة التي يبدئها عدد من قادة حزب العمل الذين يطالبون بالانضمام للحكومة في حال إحياء المفاوضات مع السلطة الفلسطينية، وإن صدور الترحيب بخطاب السيسي من قبل نتياهو وهرتسوغ في وقت واحد، يدل على أن هناك تنسيقاً مسبقاً بين الثلاثة.

وبعيداً عن رأي الصحافة الإسرائيلية بالتنسيق المسبق بين الثلاثة، فقد رحب نتياهو بما جاء في خطاب السيسي فوراً، وأبدى استعداداً لبذل أي جهد مستطاع من أجل دفع مستقبل السلام والأمان بين إسرائيل والفلسطينيين وشعوب المنطقة. وأزعم أن هذا الحديث يتوافق مع رؤية نتياهو للحل السياسي في المنطقة، والتي تقوم على:

1- مشاركة الدول العربية في مفاوضات السلام، وقد سبق أن قال نتياهو أمام حزب الليكود، في الذكرى الـ 24 لموت مناحيم بيغن، في 15/3/2006: سابقاً، كان السلام مع الفلسطينيين طريقنا إلى العلاقات مع الدول العربية والإسلامية، بينما اليوم صارت العلاقات مع الأصدقاء العرب طريقنا إلى السلام مع الفلسطينيين.

2- دعوة الرئيس المصري إلى السلام جاءت على أساس الأمل للفلسطينيين، والأمن للإسرائيليين؛ وهذه الدعوة وافقت هوى نتيها هو السياسي الذي لم يكف عن المطالبة بتوفير الأمل للفلسطينيين بحياة اقتصادية مزدهرة وتحقيق فرص عمل للجميع، وفي الوقت نفسه يطالب بالأمن للإسرائيليين، ولو سألت ما هي حدود أمن إسرائيل، يجيب أودي سيجل، معلق الشئون السياسية في القناة الثانية، ويقول: إن الاحتفاظ بكل الضفة الغربية هو الضمان الوحيد لأمن إسرائيل.

نتيها هو الذي رفض المبادرة الفرنسية قبل أيام، وضرب بعرض الحائط كل الدعوات الدولية، يرحب اليوم بما يمكن أن نسميه المبادرة المصرية، وأزعم أن ذلك الرفض الإسرائيلي للمبادرة الفرنسية والقبول بالمبادرة المصرية يرجع إلى التجربة الناجحة في رفض نتيها هو حضور الاجتماع الدولي لدعم وقف إطلاق النار الإنساني في غزة" والذي عقد في باريس عشية الحرب على غزة وبالتحديد في 2014/7/26، وقد رفضت مصر حضور الاجتماع في ذلك الوقت، ورفض وفد السلطة الفلسطينية حضور الاجتماع أيضاً، وقد عاد الرفض الإسرائيلي للمشاركة في اجتماع باريس بنتائج إيجابية على أمن إسرائيل، حيث تم بعد ذلك ترتيب لقاء في القاهرة لوقف إطلاق النار، وتحت رعاية مصرية، حضرته إسرائيل وحضره وفد السلطة الفلسطينية، في 2014/8/11، بهدف التوصل إلى وقف إطلاق النار، وقد تم ذلك دون أن تحقق المقاومة شروطها بموافقة إسرائيل على إقامة ميناء أو مطار لغزة.

لقد استهجن أودي سيجل معلق الشئون السياسية في القناة الثانية، أن يحظى خطاب السيسي بالقبول السريع من رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، ويضيف: "ما لم يقدم عليه زعماء الولايات المتحدة وقادة الاتحاد الأوروبي لم يتردد الرئيس المصري في التطوع بقبوله.

برلمان بلجيكا يرشح الأسير النائب مروان البرغوثي لجائزة نوبل

رام الله . «الأيام»: 2016\5\19

رشح البرلمان البلجيكي، امس، النائب الأسير مروان البرغوثي، المعتقل في السجون الإسرائيلية منذ العام 2002، لنيل جائزة نوبل للسلام.

وجاء في نص رسالة وجهها البرلمان للجنة الجائزة، «نحن أعضاء البرلمان البلجيكي، من مختلف ألوان الطيف السياسي، في مجلسي النواب والشيوخ نعلن، ترشيح مروان البرغوثي لنيل جائزة نوبل للسلام».

وتابعت الرسالة «المناضل مروان البرغوثي هو نائب فلسطيني منتخب، واول برلماني تعرض للاعتقال، وهو ديمقراطي مدافع عن حقوق الإنسان، وبشكل ملفت عن حقوق المرأة، وكان ناشطاً فعلياً في العمل من أجل التعددية السياسية والدينية، وهو كذلك شخصية هامة من أجل مستقبل المنطقة التي تشهد تفككاً غير مسبق.

واضافت «إن السلام يتطلب حرية مروان البرغوثي وجميع الأسرى السياسيين وحرية الشعب الفلسطيني ككل القابع منذ عقود تحت الاحتلال».

وختمت الرسالة «إن لجنة جائزة نوبل من خلال منح مروان البرغوثي الجائزة تساعد على إحياء الأمل الذي لا غنى عنه للخروج من المأزق الحالي».

وتعتبر هذه الخطوة البرلمانية هي الأولى على الصعيد الأوروبي فيما يتعلق بحملة ترشيح البرغوثي لهذه الجائزة، والتي كان اطلقها مطلع هذا العام الناشط الأرجنتيني ادولفو اسكفيل الحائز على الجائزة العام 1980، ثم الرباعي التونسي الحائز على الجائزة العام 2015.



ومن بين الموقعين على رسالة الترشيح من البرلمان البلجيكي النائب غونيل غروفينوس رئيسة لجنة فلسطين في مجموعة بلجيكا للاتحاد البرلماني الدولي، وديرك فيندرماين رئيس لجنة العلاقات الخارجية، وفنسنت فان كوكنبورن رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية، وجين مارك ديلزي رئيس اللجنة الاقتصادية، وبنوت هلينغز نائب رئيس لجنة الدفاع الوطني، والسناور بيت دو بروين، ونادية اليوسفي.

«اللجنة الوطنية» تساند وتدعم حملة ترشيحه

وفي رام الله أكدت اللجنة الوطنية العليا لحرية مروان البرغوثي والأسرى كافة، دعمها ومساندتها لحملة ترشيح البرغوثي لنيل جائزة «نوبل للسلام».

وقالت اللجنة في بيان صدر عنها عقب اجتماع عقده، في مقر منظمة التحرير الفلسطينية برام الله امس: «إن هذه الحملة أطلقها الناشط الحقوقي الأرجنتيني ادولفو اسكفيل، الحائز على جائزة نوبل للسلام عام 1980، والبرلمان العربي، ونواب بارزون في البرلمان البلجيكي، فيما قام الرباعي التونسي الحائز على جائزة نوبل للسلام العام 2015 بإهداء جائزته رمزيا للقائد البرغوثي».

ودعت اللجنة جميع المؤسسات والأحزاب والحكومات والبرلمانات الصديقة إلى دعم هذه الحملة، مشيرة إلى أن هذا الترشيح يمثل شكلا من أشكال التضامن مع الشعب الفلسطيني والحركة الأسيرة، ويؤكد شرعية نضاله ضد الاحتلال وسياسته القائمة على القتل والاعتقال، والاستيطان، والاعتقال، وتدمير البيوت، والاعتداء على المقدسات الإسلامية والمسيحية، وتهويد القدس، ومصادرة الأرض، وجدار الفصل العنصري، والحصار الظالم على قطاع غزة.

ونوهت إلى أن إطلاق الحملة الدولية لحرية مروان البرغوثي والأسرى الفلسطينيين وإعلان روبين آيلند، الإعلان المؤسس للحملة، جاء من زنانة الزعيم الوطني الإفريقي نلسون مانديلا في روبين آيلند في 27 تشرين الأول 2013.

وقالت: إن ثمانية من الحائزين على جائزة نوبل للسلام انضموا إلى الحملة ووقعوا الإعلان المؤسس لها (إعلان روبين آيلند)، وهكذا فعلت 115 حكومة من مختلف أرجاء العالم، ومئات من الرؤساء ورؤساء الوزراء السابقين وبرلمانيين وفنانين ومثقفين وأكاديميين، وآلاف المواطنين، باعتبار أن الأسير البرغوثي رمزا للحرية في العالم، وتمّ منحه مواطنة الشرف في عشرات المدن الأوروبية، وقد امتدت الحملة الدولية إلى عدد من الدول في مختلف أرجاء العالم.

وأضافت: كلّ ذلك يؤكد أن حرية مروان البرغوثي والأسرى الفلسطينيين ونضال الشعب الفلسطيني ومقاومته المشروعة المرتكزة إلى القانون والأعراف والمواثيق الدولية من أجل نيل حقوقه الوطنية في الحرية والعودة والاستقلال، هي جزء لا يتجزأ من نضال الإنسانية على مرّ التاريخ ضد قوى الاستعمار والاحتلال والعنصرية والتطرف والاستبداد، حيث تقف دولة إسرائيل كقوة احتلال على رأس قوى الظلام والتطرف هذه وكممثل حقيقي لها.

غزة: قيادي فتحاوي يعلن انسحابه من العمل التنظيمي

غزة- "القدس" دوت كوم- 18\5\2016

أعلن مأمون سويدان القيادي في حركة فتح بغزة، اليوم الأربعاء، انسحابه من الحياة والعمل التنظيمي دون أن يبدي أسباب محددة لذلك.

وقال سويدان الذي يعمل مستشارا خاصا للرئيس محمود عباس، في تغريدة له عبر الفيسبوك، انه فشل مع "المخلصين في تحقيق أي تطور إيجابي على صعيد إنقاذ الحركة في غزة، وتحصينها واستعادة هويتها وكرامتها ومكانتها الوطنية التي تستحق"

واضاف "هذا الواقع المؤسف الذي غاب فيه العقل والحكمة والمنطق".

وأشار إلى أنه سيحتفظ بنفسه لذكر الأسباب التي أدت إلى اتخاذه هذا القرار متعهدا بشرحها بتفاصيلها "المؤلمة" حين تتطلب المصلحة العامة ذلك مؤكدا التزامه الكامل بتعليمات وتوجهات القائد العام للحركة الرئيس محمود عباس.

استمرار الخلاف بين فتح وحماس حول تطبيق المصالحة يؤجل اجتماع الدوحة... وأبو مرزوق يدعو الرئيس لـ «قلب الطاولة»

أشرف الهور غزة. «القدس العربي»: 19\5\2016

في إطار استمرار الخلافات بينهما تبادلت حركتا فتح وحماس الاتهامات حول الجهة التي تعطل تطبيق اتفاق المصالحة، وذلك في ظل عدم اتفاقهم حتى اللحظة على عقد اجتماع ثالث في العاصمة القطرية الدوحة، لبحث تشكيل حكومة وحدة وطنية، فيما نفى وزير العدل أن تكون هناك نصوص وردت في قرار تشكيل المحكمة الدستورية، تمكن رئيسها من تولي رئاسة السلطة مؤقتا، حال شغور منصب الرئيس.

وبعد يوم واحد من ندوة سياسية نظمها نواب حماس، لمناقشة قرار الرئيس محمود عباس تشكيل المحكمة الدستورية العليا، وما حملته الندوة من انتقادات للرئيس، جاءت على لسان الدكتور محمود الزهار، عضو المكتب السياسي للحركة، قال وزير العدل علي أبو دياك إن كل ما ذكره الزهار في الندوة بشأن تولي رئيس المحكمة الدستورية، مؤقتا رئاسة السلطة في حال شغور مركز الرئيس «غير صحيح».

وأضاف في بيان «أن هذه المسألة دستورية وقد نظمها القانون الأساسي في المادة 37 فقرة 2، ولم يتعرض لها قانون المحكمة الدستورية بأي شكل، ومن المعروف أنه لم يتم تعديل أي مادة في القانون الأساسي، بما في ذلك المادة 37 التي تنظم حالة شغور مركز الرئيس».

وسبق أن أبدى الكثير من بينهم مسؤولون في حماس خشيتهم من أن يكون تشكيل المحكمة الدستورية مقدمة لتولي رئيسها منصب الرئيس حال شغوره، في ظل عدم وجود منصب نائب رئيس، وفي ظل عدم اعتراف حركة فتح برئيس المجلس التشريعي وهو الدكتور عزيز دويك، القيادي في حماس، الذي ينص القانون الأساسي على توليه المنصب حال شغوره.

وانتقد أبو دياك كذلك موقف الزهار الذي أعلن فيه خلال الندوة عدم اعترافه بوزارة العدل، وقال «هذا شأنه الشخصي، كشأنه المخجل بعدم الاعتراف بتاريخ شعبنا، وتهكمه على رموز شعبنا وثورتنا وشهداء فلسطين». وتابع «لم يطلب أحد من الزهار أن يعترف بالشهداء حتى يصبحوا شهداء، أو أن يعترف بالوزارات حتى تصبح شرعية وقانونية».

وقال إن «الاستحقاق الذي أصبح ملحا ومطلوبا من شعبنا هو أن يختار أي نظام وأي مستقبل يريد، هل يريد نظاما وطنيا ديمقراطيا دستوريا، أم نظاما ومستقبلا يستنسخ التجربة التي يعبر عنها الزهار بهذه التصريحات العبثية التي يقلل فيها من شأن الثورة الفلسطينية العملاقة، ويسيء لنضال وتضحيات ورموز شعب فلسطين، ولا يعترف بشهداء الكرامة الفلسطينيين، ويفتي في كل ما لا يعلم حتى يشوه إنجازات شعبنا بحاضره ومستقبله وتاريخه المجيد».

وواصل الوزير الهجوم على الدكتور الزهار بالقول إن نهجه «يؤكد أن هناك من يطلقون العنان لأنفسهم ولألسنتهم للتعبير عن رفضهم وخوفهم وفزعهم من أي تقدم في ملف إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة وتوحيد الوطن».

وكان الدكتور الزهار قد قال خلال الندوة السياسية التي ناقشت تشكيل المحكمة الدستورية، إن الهدف من وراء هذه المحكمة هو إضفاء شرعية لكافة المراسيم التي أصدرها الرئيس عباس، مضيفا أنه يسعى لتصبح الأقلية هي التي تحكم بدلاً عن الأغلبية وهي حركة حماس.

وقال إن الرئيس عباس يسعى إلى شرعنة منصب نائب الرئيس، والتحكم في عملية الانتخابات من خلال القوانين والطقن في النتائج لضمان سيطرة فتح على الانتخابات. وانتقد عملية اختيار أعضاء المحكمة من لون سياسي واحد، موضحاً أن المحكمة الدستورية هي أعلى من جميع السلطات التشريعية والتنفيذية ويجب أن يتم اختيارهم حسب الكفاءة والشراكة الوطنية.

واعتبر أن «هذا القرار هو لتكريس حالة الاستبداد والديكتاتورية التي يمارسها عباس في المؤسسة الفلسطينية»، مطالباً أعضاء المحكمة الدستورية بالاستقالة، وداعياً الرئيس وحركة فتح لتطبيق اتفاق القاهرة 2011.

وفي إطار الحديث عن المصالحة وتطبيق الاتفاقيات الموقعة بين فتح وحماس، التي لم تجد لها طريقاً حتى اللحظة، لم تتفق الحركتان على تحديد موعد نهائي لعقد الجلسة الثالثة في العاصمة القطرية الدوحة، حسب ما كان مخططاً لها.

وفي تصريحات سابقة أشار مسؤولون في فتح إلى أن الجلسة من المفترض أن تكون عقدت في النصف الأول من مايو/ أيار الحالي، ليتم خلالها تبادل وجهات النظر، من أجل الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية وحل مشكلة موظفي غزة، وهما الملفان اللذان بقيا عالقين خلال اللقاء الأول والثاني اللذين عقدا في الدوحة، حيث اتفقت خلالهما حركتا فتح وحماس على عدة ملفات، ومن بينها إجراء الانتخابات بعد ستة أشهر من تشكيل حكومة الوحدة.

لكن الحركتين لا تزالان تختلفان على برنامج الحكومة. ففي حين تطالب فتح أن يتبنى برنامج منظمة التحرير، ترفض ذلك حماس، وتطالب أن يكون برنامج الوفاق الوطني، الذي أجمعت عليه الفصائل في عام 2006.

وتؤكد مصادر في الحركتين، أنه لغاية اللحظة لم يتم التوصل إلى اتفاق بينهما لعقد الاجتماع الثالث في الدوحة، في ظل استمرار الخلاف في وجهات النظر بين الطرفين على الملفات الخلافية، حيث سيكون الاجتماع حال عقد الأخير بين الطرفين.

وفي هذا السياق قال الدكتور موسى أبو مرزوق نائب رئيس المكتب السياسي لحماس، ورئيس وفد في حوارات المصالحة، إن الرئيس عباس يستطيع «قلب الطاولة» والانطلاق بالمصالحة دون تأخير أو تعطيل، إذا عمل ما هو مطلوب منه ومتفق عليه. وأضاف أن المطلوب من الرئيس من أجل إتمام المصالحة هو أولاً إصدار مرسوم بانعقاد المجلس التشريعي الفلسطيني فوراً ليمارس دوره ومهامه، ومن ثم دعوة الإطار القيادي للانعقاد، ودعوته للقيام بمسؤولياته. كما أكد أن المطلوب من الرئيس لتطبيق المصالحة هو «العدالة بين الضفة والقطاع، وتحمل مسؤوليات القطاع كما في الضفة»، ومن بين ذلك إنهاء مشكلة الموظفين، ومشكلة الكهرباء والمعابر.

واستطرد أن ذلك أيضاً يتطلب من الرئيس إصدار مراسيم متعلقة بالانتخابات، والتوافق الوطني، أهمها لجنة الانتخابات في الداخل والخارج، ومحكمة الانتخابات، وقانون الانتخابات، إضافة إلى تحديد موعد نهائي للانتخابات من الإجراءات المتعلقة بالانتخابات، إضافة إلى إصدار مرسوم بدعوة الناخبين إلى انتخابات للمجلس الوطني والتشريعي والرئاسة. وختم أبو مرزوق تصريحاته التي كتبها على صفحته على موقع «فيس بوك» بالقول «كل ذلك عند الرئيس فقط، ماذا بقي علينا أن نفعله ولم نفعله؟».

وكانت حماس قد رحبت بالتصريحات المصرية لتحقيق المصالحة الفلسطينية. وقال الناطق باسمها سامي أبو زهري، في تصريح «إن الحركة تؤكد جاهزيتها للتعاطي مع كل الجهود لإنجاز المصالحة واستعادة الوحدة الوطنية». وعبر عن أملها في أن تؤدي هذه التصريحات إلى «إعادة الدافعية لتحقيق المصالحة الفلسطينية».

كرم مؤتمر "منتدى فلسطين الدولي للإعلام والاتصال" (تواصل 2) في إسطنبول، موقع "المركز الفلسطيني للإعلام"، كأول موقع إخباري فلسطيني على شبكة الإنترنت، على دوره وتميزه المهني في تغطية القضية الفلسطينية.

وخلال الفقرة الخاصة بتكريم الشخصيات الفكرية والإعلامية والمبدعة، كرم المؤتمر "المركز الفلسطيني للإعلام" لدوره الريادي في التغطية الإعلامية للقضية الفلسطينية، وما يتمتع به من مهنية عالية وسرعة وانتشار منذ 19 عاماً.

بدوره، قال محمود الخطيب، مشرف الأخبار في قناة "الجزيرة" الفضائية إن "المركز الفلسطيني للإعلام" من المؤسسات الرائدة في العمل الإعلامي الفلسطيني، والذي انطلق منذ نحو 20 عاماً، كنافذة إعلامية متخصصة بالخبر الفلسطيني".

واعتبر الخطيب في تصريح خاص لمراسلنا أن أهم ما يميز "المركز" تنوع أخباره، ومواكبته لتطورات الإعلام الحديث، (الفيديو والصورة ومنصات التواصل الاجتماعي).

وأكد أن المركز حقق قفزات هائلة في الآونة الأخيرة، وأنه لا بد أن يكون في المقدمة دائماً، "فهو عين فلسطين للعالم الخارجي".

و"المركز الفلسطيني للإعلام"، هو موقع إعلامي متخصص في القضية الفلسطينية بأبعادها السياسية والدينية والحضارية، بدأ التأسيس لموقعه في 1 ديسمبر 1997، وكان له الأسبقية في تغطية الأحداث الفلسطينية من قلب الميدان، ونقل آمال شعبنا وآلامه وتضحياته في سبيل استرداد حقوقه المسلوبة

ويعمل الموقع بثمان لغات أهمها اللغة العربية، واللغة الإنجليزية (بدأ العمل بها في 1 يناير 1998)، واللغة الروسية (بدأ العمل بها في أوائل حزيران 2001)، واللغة المالايوية (بدأ العمل بها في 20 حزيران 2001)، واللغة الباكستانية "أوردو" (بدأ العمل بها في 10 أكتوبر 2002)، واللغة الفرنسية، واللغة التركية، واللغة الفارسية.

تكريم عائلة دوايشة والصحفي القيق والسايح

من جانب آخر، كرم المؤتمر عائلة دوايشة، ضحية المجزرة التي نفذها المستوطنون في قرية دوما جنوب مدينة نابلس العام الماضي، وأسفرت عن حرق العائلة بأكملها ونجاة الطفل أحمد دوايشة، فيما استشهد أخوه الرضيع علي، ووالده ووالدته.

كما كرم المؤتمر الصحفي الأسير محمد القيق، صاحب أطول إضراب عن الطعام، احتجاجاً على اعتقاله الإداري من قبل الاحتلال، وكذلك زوجته الإعلامية فيحاء شلش التي قادت المعركة الإعلامية المساندة لإضراب زوجها.

وإلى جانب ذلك، كرم المؤتمر الأسير الصحفي المريض بسام السايح، أخطر حالة مرضية داخل سجون الاحتلال، حيث يعاني من نوعين من السرطان، وضعف شديد بعضلة القلب.

وكرم المؤتمر العديد من الشخصيات الإعلامية والفكرية الداعمة للقضية الفلسطينية من بينهم صحفيون أجانب ساندوا القضية الفلسطينية.

انطلاق المؤتمر

وانطلقت فعاليات مؤتمر منتدى فلسطين الدولي للإعلام والاتصال "تواصل 2"، اليوم الأربعاء، في مدينة إسطنبول التركية، تحت عنوان "فلسطين في الإعلام.. فرص وتحديات".

وقال الأمين العام لمنتدى فلسطين الدولي للإعلام والاتصال، هشام قاسم، إن العالم يعيش تحولات كبيرة في مجال الإعلام والاتصال.

وأضاف في كلمة ألقاها في افتتاح أعمال المؤتمر، الذي حضره العديد من الخبراء والإعلاميون، إن تلك المتغيرات فرضت فرصًا وتحديات على وسائل الإعلام الفلسطينية، الأمر الذي جعل من الضروري بحث سبل تحقيق أكبر فائدة ممكنة من ذلك. وتابع قاسم: "نلتقي اليوم من أجل فلسطين التي هجر أهلها".

وسيناقش المؤتمر، على مدار يومين، الفرص والتحديات التي تواجه القضية الفلسطينية، في ظل التغير الكبير والتحديات التي يشهدها عالم الإعلام، وكيفية النهوض بالقضية الفلسطينية إعلاميًا، إضافة لمناقشة الأساطير والروايات الصهيونية.

يشار إلى أن منتدى فلسطين الدولي للإعلام والاتصال، عقد مؤتمره الأول (تواصل 1)، بمدينة اسطنبول؛ في نيسان/إبريل 2014، بمشاركة 450 إعلاميًا من الكتاب والصحفيين والفنانين، وقيادات مؤسسات إعلامية، من مختلف أنحاء العالم العربي.

إطلاق الحملة العالمية لنصرة القوارب النسائية المتجهة لغزة

غزة - صفا 19\5\2016

أعلنت اللجنة الدولية لكسر الحصار عن غزة ونصرة فلسطين عن إطلاق الحملة العالمية لنصرة القوارب النسائية المتجهة لغزة، وذلك ابتداء من الأسبوع الأخير من شهر مايو أيار الجاري وحتى انتهاء مهمة القوارب النسائية بنجاح.

وتصب الحملة في جهود اللجنة الدولية المستمرة منذ عشر سنوات لكسر الحصار عن غزة ولتركيز الاضواء على معاناة أهل القطاع جراء هذا الحصار الظالم، وعلى الأزمة الانسانية التي حولت حياتهم الى معاناة لا يحتملها البشر.

وقال زاهر بيرايوي رئيس اللجنة الدولية في بيان وصل (صفا) إن هذه الحملة تأتي في سياق دور اللجنة الدولية في تفعيل اللجان والمؤسسات العاملة لكسر الحصار في العالم من أجل القيام بواجبها الإنساني تجاه أهل غزة الذي باتوا رمزا للكرامة والمقاومة والصبر والصمود.

وأضاف بأن أهل غزة "يستحقون من الجميع بذل كافة الجهود الممكنة للتخفيف من معاناتهم وتوفير مقومات الحياة الكريمة لهم وتمكينهم من التنقل والسفر من وإلى غزة بحرية تامة".

وأكد أن فعاليات الحملة ستشهد نشاطات لإحياء ذكرى أسطول الحرية الدولي الأول بقيادة السفينة التركية "مافي مرمرة" التي تعرضت أواخر مايو عام 2010 لهجوم من قبل البحرية الإسرائيلية، واستشهد في ذلك الهجوم البربري تسعة متضامنين أتراك، ولحق بهم العاشر في العام الماضي بعد عدة سنوات أمضاها في موت سريري. وجرح العشرات من المتضامنين الدوليين.

وأشار بيرايوي إلى ان برنامج الفعاليات سيتم الإعلان عنه خلال الأيام القادمة، وسيشمل نشاطات متنوعة في العديد من دول العالم، ولكنها من المؤكد ستشمل العديد من الفعاليات والتغطيات لأنشطة كسر الحصار سواء في قطاع غزة او في مدن وعواصم عالمية.

وأوضح أن من بين هذه الفعاليات تنظيم المسيرات والمظاهرات البحرية، وتسيير حافلات في عدة مدن تنادي بإنهاء الحصار الظالم على غزة، كما سيتم تفعيل وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي للتضامن مع الشعب الفلسطيني عموماً ومع غزة على وجه الخصوص.

جدير بالذكر أن اللجنة الدولية لكسر الحصار عضو مؤسس في تحالف أسطول الحرية الذي يشرف على تنظيم القوارب النسائية لكسر الحصار، والتي ستنتقل من إحدى الموانئ الأوروبية باتجاه غزة أواخر سبتمبر القادم.

كيف قرأ الفلسطينيون رسالة الرئيس المصري للحزب؟

غزة- تقرير معا – 2016\5\19

رأى مراقبون في دعوة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي الفلسطينيين لتحقيق المصالحة بانها فرصة مهمة لتحسين العلاقة مع الكل الفلسطيني بما فيها حركة حماس.

ودعا محللون في أحاديث منفصلة لمراسل "معا" حركتي فتح وحماس لالتقاط دعوة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي لتحقيق المصالحة فوراً وعدم الاكتفاء بالترحيب وتحويل الأقوال إلى أفعال حقيقية لإنهاء الانقسام.

وقال طلال عوكل الكاتب والمحلل السياسي: "المطلوب الاستجابة فوراً لدعوة الرئيس المصري من قبل فتح وحماس ولا يكتفي الطرفان بالترحيب والانتقال فوراً للقاءات وعلى كل طرف أن يبدي استعداداً للتراجع خطوة نحو الطرف الآخر حتى يتقدموا خطوتين للأمام".

وأضاف عوكل: "هذه الدعوة تأتي من أعلى مستوى سياسي في مصر وليس من الأجهزة الأمنية.. فالرئيس هو الذي يدعو وعليهم الاستجابة وهذه المرة ممنوع الفشل".

وتابع: "أن مصر فتحت بداية علاقة مع حماس لكن هذه العلاقة كان توسيعها يحتاج إلى جهد وممارسة عملية.. مصر لديها ما تطلبه من حماس وهذا يعني أن المصالحة بالنسبة لمصر عنوان مهم لتحسين العلاقة بين القاهرة وحماس".

وأوضح عوكل أن الدعوة لا تضع "فيتو" على طرف من الطرفين وإنما تستدعي الطرفين من واقع أن مصر ترى المصلحة في تحقيق المصالحة وتحسين العلاقة مع الكل الفلسطيني.

ودعا الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي في كلمة على هامش افتتاح مشروعات للطاقة الكهربائية بمحافظة أسيوط أمس الثلاثاء الفلسطينيين إلى الوحدة وتحقيق المصالحة الحقيقية.

وقال الرئيس المصري: "مطلوب منكم توحيد الفصائل المختلفة وتحقيق مصالحة حقيقية، ومصر مستعدة تقوم بهذا الدور حتى نضع بإخلاص ومسئولية فرصة حقيقية لإيجاد حل لهذه القضية التي طال انتظارها".

ويعلق مصطفى الصواف الكاتب والمحلل السياسي على هذه الدعوة قائلاً إن "المطلوب من فتح وحماس أو من يعطل اتفاق المصالحة العمل على تطبيق اتفاق المصالحة الذي وقع بإجماع الكل الفلسطيني في القاهرة في العام 2011 وتفاهات الشاطئ والدوحة ولسنا بحاجة إلى اتفاقات جديدة ولا حوارات جديدة".

وأضاف: "إذا كانت مصر تريد أن تحقق مصلحة من خلال انجاز المصالحة فاعتقد الأمر مرحب به من الكل الفلسطيني.. المشكلة ليست في الحوار ولا اللقاءات.. إن كان هناك ارادة سياسية متوفرة أعتقد اننا لن نحتاج إلا إلى سويغات قليلة ويتم انجاز المصالحة.. لكن الارادة السياسية غائبة وهناك من يوظف الدعوة للمصالحة لاستهلاك الوقت".

وعن دلالات دعوة الرئيس المصري في هذا التوقيت ، قال الصواف : "مصر شعرت بحالة الانعزال في المنطقة الإقليمية وهذا الفراغ سمح لعدد من الدول لكي تتدخل ، لذلك أدركت هذا الأمر وترى العودة مرة أخرى للموضوع الفلسطيني لكي تحقق لها مكانة اقليمية".

وأردف : "جاءت الدعوة عقب لقاء الرئيس السيسي نظيره الفلسطيني محمود عباس وما أخشاه أن يكون الرئيس عباس يريد أن يستهلك الوقت لأن لقاءات الدوحة لم تنته بعد".

ورحبت حركة حماس بالتصريحات المصرية لتحقيق المصالحة الفلسطينية.

وقال الناطق باسم الحركة سامي أبو زهري في تصريح صحفي : " إن الحركة تؤكد جاهزيتها للتعاطي مع كل الجهود لإنجاز المصالحة واستعادة الوحدة الوطنية".

وعبر أبو زهري عن أمل حماس في أن تؤدي هذه التصريحات إلى إعادة الدافعية لتحقيق المصالحة الفلسطينية.

بدورها، رحبت حركة فتح على لسان المتحدث باسمها أسامه القواسمي بخطاب الرئيس المصري، معتبرة أن ما قاله يعبر عن حرص مصر الأكد والثابت على مصلحة الشعب الفلسطيني وقضيته وحقوقه الوطنية وعلى السلام والاستقرار في المنطقة والعالم بأسره، باعتبار القضية الفلسطينية هي القضية المركزية والمحورية للوصول الى السلام والاستقرار في المنطقة والعالم، وأن إنهاء الاحتلال الاسرائيلي واقامة الدولة الفلسطينية هو مفتاح السلام والاستقرار الحقيقيين.

وقال القواسمي في تصريح صحفي: " حركة فتح تقدر عاليا حرص الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي على لم الشمل الفلسطيني وانجاز الوحدة الوطنية باعتبارها مصلحة وطنية فلسطينية عليا، وتؤكد حركة فتح في هذا السياق على موقفها الثابت والراسخ اتجاه هذا الملف الاستراتيجي، واننا على استعداد كامل كما كنا دائما للتعاطي بكل مسؤولية وطنية، وحرص شديد على قضيتنا وشعبنا، بالاستجابة لكل طرح يسهم في انجاز الوحدة الوطنية وجعلها حقيقة راسخة، باعتبارها ركيزة اساسية في العمل الوطني للوصول للحرية والاستقلال، ثمنا عاليا دور جمهورية مصر العربية في رعاية الحوارات واصرارها على لم الشمل الفلسطيني".

الأردن: مقاولات ووجهاء ومخاتير «الضفتين» تنشط في المملكة... وبرود بالعلاقة مع عباس والسلطة يتزامن مع استقبال دحلان

يسام البدارين عمان. «القدس العربي»: 19\5\2016

لا يبدو الحديث عن وفود من وجهاء ومخاتير فلسطين ستطالب الأردن بالكونفدرالية مجدداً بعيداً عن سياقات «المقاولات» الموسمية المعتادة لشخصيات برلمانية أو واجهات عشائرية تحاول البحث عن دور إجتماعي.

مقاولون ناشطون برزوا في هذه المساحة تحديداً مؤخراً بالتعاون مع مخاتير ووجهاء في ما يسمى اليوم بمجلس عشائر جبل الخليل.

عضو مثير للجدل في البرلمان الأردني يتصدر اليوم هذه المهمة وهو الدكتور محمد عشا الدوايمه الرئيس الأسبق للجنة الطاقة في مجلس النواب الأردني المتهم من جهات عدة بسلوكيات «تطبيعية».

ما فعله مؤخراً البرلماني الأردني المشار إليه وهو ايضاً رجل أعمال ومقاول ثري يبدو غامضاً وغير مرتب على نحو تنسيقي فقد إلتقط العديد من الصور برفقة وجهاء ومخاتير في مدينة الخليل وقراها الجبلية ثم عاد إلى عمان ليتحدث عن تركيبة إجتماعية لأهل الخليل قوامها «مليون أردني».



الرقم مبالغ فيه بطبيعة الحال لكن في الأثناء نشرت صورة لسيارة النائب وهي تصطف في مرآب في تل أبيب قبل ان يصرح بان الصورة مفبركة والسيارة لا تخصه بعد اسابيع فقط من مذكرة لزملاء له تطالب بالتحقيق معه للتوثق من معلومة حول حضوره احتفالات تبرمجها حكومة الكيان الإسرائيلي وبمناسبات «إسرائيلية».

في كل الأحوال تبدو المحاولة حتى الآن فردية ومكررة عندما يتعلق الأمر بمحاولة اللعب على وتر التناقضات بين حكومة الأردن والسلطة الفلسطينية خصوصاً وان عمان مضطرة دوماً للإهتمام بسؤال «ماذا بعد؟» وهي تشهد التراجع الكبير للإهتمام الدولي بالقضية الفلسطينية، الأمر الذي يعتبره الأردن أمراً سلبياً لا بد من الشغل عليه كما فهمت «القدس العربي» من وزير الإتصال الناطق الرسمي الدكتور محمد المومني.

أجندة الأردن السياسية تحديداً تبدو مفعمة بالأولويات والتحديات ذات البعد المالي الإقتصادي أولاً والأمني الإقليمي ثانياً.

وبالتالي الفرصة قد لا تكون متاحة بالنسبة لدوائر صنع القرار المركزي في عمان لأكثر من «الإصغاء» بين الحين والآخر لحراك الوجهاء الذي يمكن دعمه من طرف هنا أو هناك سواء في حركة فتح أو في مؤسسات شعبية تتبع الضفة الغربية.

لكن حراك بعض الوجهاء في السياق قد يساهم في التأشير على الاستعصاء والتنوع المستقر حالياً على صعيد العلاقات الأردنية- الفلسطينية وهنا تحديداً ثمة العديد من التفاصيل المثيرة أو الغامضة حتى الآن على الأقل.

حصرياً في هذا المجال يمكن تسجيل تلك الملاحظة التي تتحدث عن عدم إنعقاد اي لقاء رفيع المستوى بين الأردن والقيادة الفلسطينية ومنذ اشهر وأسابيع عدة.

ويمكن ملاحظة ان الرئيس محمود عباس توقف مرات عدة واستقبل كثيرين في منزله في العاصمة الأردنية بدون لقاءات سياسية أو رسمية خلافاً لما كان يحصل في العادة.

وفي دار رئاسة الوزراء الأردنية استمعت «القدس العربي» مباشرة لمسؤولين كبار يتذمرون من مبادرات وتحركات فلسطينية فردية تتجاهل التنسيق مع الأردن.

عمان الحكومية تتحدث عن «سلبية السلطة» بل وموقفها العكسي الذي اخرج «الوصاية الأردنية» على القدس ودفع عمان لسحب الكاميرات من المسجد الأقصى حتى يتبين الأردن من فعلا معه ومن ضده في سياق الوصاية على القدس وحتى يتضح موقف عباس الحقيقي كما قال مسؤول كبير لـ «القدس العربي» مباشرة.

عمان على هذه الخلفية أغضبت عباس جداً وهي تستقبل الشهر الماضي لأول مرة محمد دحلان المفصول من حركة «فتح» والمقيم في دولة الإمارات ومن المرجح ان عمان اليوم «تستمع وبإهتمام» لنغمتين.

أولاً. التنوع في الأفكار المتعلقة بمشروع سياسي متوقع يمنع تكرار واقعة حصر كل الصلاحيات والسلطات بيد رئيس واحد للسلطة ويتحدث عن «قيادة بثلاثة رؤوس» في الضفة الغربية.

وثانياً النغمة التي بأن تتحول الكونفدرالية أو المصير المشترك إلى «مطلب شعبي فلسطيني» قد يعبر عنه مخاطر المقاولات سألقة الذكر.

في الكواليس يفتقد موظفون أردنيون لأي حماس يتعلق بمساندة الرئيس عباس وإعتباره «العنوان الوحيد» للقيادة الفلسطينية كما كان يحصل في الماضي.



حتى مذكرات «عدم الممانعة» التي تخص أبناء قطاع غزة والفلسطينيين من سوريا وبعض أبناء الضفة الغربية التي ترسل من قبل مكتب عباس يتم تجاهلها مؤخراً بعد ان كانت تصدر بالجملة لمقربين من عباس.

في الكواليس ايضا يتجه رئيس الوزراء الأردني المخضرم الأسبق والعجوز الخبير مهندس إتفاقية وادي عربة الدكتور عبد السلام المجالي لجولة خاصة في أروقة الضفة الغربية تستمر لأيام عدة يستطلع فيها أمراً ما لم يتضح بعد.

المجالي لا يفعل ذلك مجاناً وبدون غطاء سياسي.

ثمة أزمة في العلاقات الرسمية مع السلطة لا يمكن إنكارها وثمة «رقابة أردنية» صامتة تسبق تحولاتاً ما. وثمة صعود مباحث لمقاولات وجهاء ومخاتير الضفة الغربية ونشاط مبرمج لشخصيات أردنية «لا تمانع» مجالسة الإسرائيليين بل وتعتبر ناشطة في المثلث الفلسطيني الإسرائيلي الفلسطيني من وزن الدكتور عبد السلام المجالي.

يحصل كل ذلك والأردن منشغل بقضاياها المركزية وتحدياته الإقتصادية بدون ان يظهر أكثر من الرغبة في الإصغاء فقط للحراك المقاول إياه.

قرار إسرائيلي بفتح معبر ثانٍ لإدخال البضائع إلى غزة... والفلسطينيون: يجب فتح المعابر كافة

مدينة غزة، قطاع غزة – بقلم أحمد أبو عامر المينتور 2016\5\19

أعلن وزير الدفاع الإسرائيليّ موشيه يعالون في 3 أيار/مايو 2016، أنّ إسرائيل ستعيد فتح معبر إيريز/بيت حانون في شمال قطاع غزة، لإدخال البضائع إلى أهالي القطاع، وذلك بعد 8 سنوات من إغلاقه أمام الحركة التجارية.

واعتبر يعالون أنّ من أسباب اتّخاذ ذلك القرار تخفيف الضغط عن معبر كرم أبو سالم في جنوب قطاع غزة، وهو المعبر الوحيد الذي تدخل من خلاله البضائع والمساعدات الإنسانية إلى غزة، جزاء الارتفاع الملحوظ في كميّة الشاحنات (500 إلى 700 شاحنة يومياً)، حيث أنّ 50% من كميّة البضائع التي يتمّ إدخالها عبر كرم أبو سالم سيتمّ توجيهها لتدخل عبر معبر إيريز/بيت حانون.

وأظهر تقرير اقتصاديّ فلسطينيّ صادر عن غرفة صناعة وتجارة غزة بتاريخ 13 أبريل 2014، أنّ الربع الأوّل من عام 2016، شهد ارتفاعاً في عدد الشاحنات الواردة إلى غزة، حيث بلغ عددها 33006 شاحنات مقارنة مع 16978 شاحنة واردة في الربع الأوّل من عام 2015، و11303 شاحنات في الربع الأوّل من عام 2014، و13445 شاحنة في الربع الأوّل من عام 2013.

أكّد مدير عام المعابر في السلطة الفلسطينيةّ نظمي مهنا لـ"المونيتور" أنّ كلّ الخطوات الإسرائيلية المجتزأة في قضية فتح المعابر لا يمكن في أيّ حال من الأحوال أن تحلّ المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها قطاع غزة المحاصر منذ 10 سنوات تقريباً.

وقال مهنا: "حتّى لو فتح معبر إيريز/بيت حانون أمام الحركة التجارية، فإنّ الأوضاع الاقتصادية ستبقى كما هي، والمطلوب هو فتح المعابر التجارية مع غزة كافة، فما يدخل من مواد أساسية إلى قطاع غزة عبر معبر كرم أبو سالم لا يكفي سوى لـ15 أو 20 في المئة من حاجات غزة (500 إلى 700 شاحنة يومياً)".

وبيّن أنّ معبر إيريز/بيت حانون في صورته الحالية غير مهيّء لأن يكون معبراً تجارياً، وهو في حاجة إلى تطوير يستمرّ لأشهر، -إذا أبلغتهم إسرائيل رسمياً- بقرارها فتح المعبر أمام الحركة التجارية، فالمعبر في الوقت الحاليّ هو لمرور الأفراد فقط.

من جانبه، توقع وكيل مساعد وزير الاقتصاد في غزة عبد الفتاح الزريعي أن يساهم فتح معبر إيريز/بيت حانون أمام الحركة التجارية، إلى تخفيف الأعباء المالية التي يتكبّدها التجّار في نقل البضائع، حيث يضطرونّ إلى أخذها لمسافات طويلة (45 كلم) من شمال القطاع إلى جنوبه، كي يتمكنوا من إدخالها إلى غزة عبر معبر كرم أبو سالم، بدل أن يدخلوها عبر معبر

إيريز/ بيت حانون الذي هو أقرب للشاحنات الإسرائيلية التي تنقل البضائع الفلسطينية من الموانئ والأسواق الإسرائيلية لإدخالها لقطاع غزة.

وأوضح لـ"المونيتور" أنّ معبر كرم أبو سالم في جنوب قطاع غزة كان مخصّصاً لإدخال المساعدات المصرية إلى قطاع غزة وفق اتفاقية المعابر بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية الموقعة عام 2005، إلا أنّ فرض الحصار وتشيده على مدار السنوات الماضية حوّله إلى المعبر الوحيد لإدخال البضائع إلى غزة، بعد تدمير إسرائيل كلّ المعابر التجارية مع غزة وإغلاقها.

ويّين أنّ معبر إيريز/بيت حانون من الناحية الفنيّة قابل لكي يعمل في شكل تجاريّ (استيراد وتصدير)، لا سيّما وأنّ المنطقة المحيطة بالمعبر من الجانب الفلسطينيّ كانت مخصّصة قبل الانتفاضة في عام 2000، إلى استقبال العمّال، إضافة إلى احتوائها على منطقة صناعيّة كاملة عملت إسرائيل على إغلاقها وتدميرها في حزيران/يونيو 2004. وإعادة بنائها من جديد سيساعد بشكل كبير في تهيئة المعبر للتصدير والاستيراد.

وتمنّى أن يشكّل فتح المعبر كما أعلن يعالون، رافعة جديدة في حركة تصدير البضائع من قطاع غزة الذي كان يعتمد في التصدير على معبر المنطار/كارني في شرق قطاع غزة بمعدّل 200 شاحنة يوميّة تضمّ بضائع زراعيّة وغذائيّة وإنشائيّة وكيميائيّة فلسطينيّة إلى سوق الضفّة الغربيّة وبعض الدول العربيّة والأوروبيّة، إلا أنّ إغلاق المعبر وتدمير مرافقه من قبل الجيش الإسرائيليّ في عام 2012، أوقف التصدير من غزة.

هذا وأغلقت إسرائيل المعابر التجاريّة كافّة مع قطاع غزة منذ عام 2007 والبالغ عددها 6 معابر، عقب سيطرة حماس على قطاع غزة وأبقت فقط على معبر كرم أبو سالم في جنوب قطاع غزة كمعبر تجاري، فيما خصص معبر إيريز/ بيت حانون لمرور الأفراد فقط، ممّا شدّد الخناق على أهالي القطاع، وساهم في شكل كبير في تدمير الاقتصاد الفلسطينيّ، وفق آخر تقرير يحمل الرقم 142 صادر بتاريخ 11 مايو 2016، عن وكالة الأمم المتّحدة لإغاثة وتشغل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا".

وقال التاجر جابر الشنطي، وهو أحد مستوردي الفاكهة من إسرائيل عبر معبر كرم أبو سالم لـ"المونيتور": "منذ إغلاق المعابر التجاريّة كافّة مع إسرائيل واعتماد معبر كرم أبو سالم فقط لإدخال البضائع، تكبّدنا خسائر كبيرة، حيث نظطرّ إلى دفع مبالغ ماليّة إضافيّة لأصحاب الشاحنات الإسرائيلية عبر وسطاء داخل معبر كرم أبو سالم لنقل البضائع كون الشاحنات التي تنقلها تقطع مسافات بعيدة".

وأضاف الشنطي: "نضطرّ إلى دفع 700 شيكل (185 دولاراً) ثمن إدخال الشاحنات التي تحمل البضائع إلى أرضيّة معبر كرم أبو سالم في الجانب الإسرائيلي بعدما كنّا ندفع في الماضي 380 شيكلاً (100 دولار)، هذا إضافة إلى دفع مبلغ إضافيّ لأصحاب الشاحنات الإسرائيلية بين 1000 و1500 شيكل (بين 265 و397 دولاراً)، بسبب طول المسافات التي أصبحوا يقطعونها لجلب البضائع".

وتمنّى التاجر أن تنفّذ إسرائيل قرار فتح معبر إيريز/بيت حانون وباقي المعابر مع قطاع غزة في أسرع وقت لتتعافى غزة واقتصادها من الركود الذي تعاني منه منذ 10 سنوات بسبب الحصار الإسرائيليّ.

أوضح مدير العلاقات العامّة في الغرفة التجاريّة الفلسطينيّة ماهر الطّبّاع أنّ القضية ليست في فتح معبر أو اثنين، بل في نوعيّة البضائع التي يتمّ إدخالها إلى قطاع غزة، مشيراً إلى أنّ البضائع التي ستدخل إلى غزة عبر معبر إيريز/بيت حانون بعد عمله، لن تختلف عن التي تدخل عبر معبر كرم أبو سالم.



وشدد الطّباع لـ"المونيتور" أنّ إسرائيل تحظّر إدخال 300 صنف من البضائع والمواد الأساسية إلى غزّة، منها مشتقّات زراعيّة، موادّ أوليّة تستخدم في صناعة الأغذية وموادّ التنظيف وبعض مواد البناء، وقطع غيار السيّارات وغيرها.

ويبيّن أنّ إسرائيل تبرّر عدم إدخال تلك البضائع لأنّها تستخدماً مزدوجاً (طابع مدنيّ وآخر عسكريّ تستخدمهما المقاومة الفلسطينيّة)، مستبعداً أن تكون لفتح معبر إيريز/بيت حانون أمام الحركة التجاريّة، علاقة بالمباحثات التركيّة-الإسرائيليّة لعودة العلاقات المجمدة بين الطرفين منذ الهجوم على سفن أسطول الحرية الأول في مايو 2010، والذي أسفر عن مقتل 9 أتراك برصاص عناصر البحرية الإسرائيليّة، أو بالتهديدات التي أطلقها حماس في شأن استمرار الحصار على غزّة خلال مهرجان احتفالي لها بتاريخ 28 أبريل 2016 بمدينة غزّة.

ويبقى الأمل لدى الفلسطينيّين في أن تفتح إسرائيل المعابر التجاريّة كافة مع غزّة، كي ينهض الاقتصاد الفلسطينيّ الذي أمّكه الحصار خلال الـ10 سنوات السابقة، والتي تخلّلتها 3 حروب مدمّرة.

"احكيلنا عن فلسطين" .. هاشتاغ يتصدر بأكثر من 46 مليون مشاهدة

اسطنبول - وكالة قدس نت للأخبار 2016-05-19 00:18:00

تفاعل رواد منصات التواصل الاجتماعي مع وسم "#احكيلنا_عن_فلسطين"، الذي أطلقه منتدى فلسطين الدولي للإعلام والاتصال، في مؤتمر "فلسطين في الاعلام.. فرص وتحديات" (تواصل 2). وأطلق المنتدى ضمن فعاليات المؤتمر، الذي ينعقد في مدينة اسطنبول التركية، وسم "إحكيلنا عن فلسطين" مساء أمس الثلاثاء، وتجاوز عدد المتفاعلين معه حاجز الـ 46 مليون متفاعل حتى ساعة إعداد هذا الخبر (خلال 28 ساعة)، وأكثر من سبعة آلاف تغريدة على الوسم ذاته، ليتصدر في مرتبة الوسم الأول فلسطينياً. وتنوعت مشاركات رواد مواقع التواصل الاجتماعي عبر ذات الوسم، في الحديث عن القضية الفلسطينية، كما استذكروا ذكرى احتلال فلسطين (النكبة الفلسطينية)، بالإضافة إلى ذكريات نقلت عن شخصيات عايشت النكبة واحتلال القرى الفلسطينية، والتذكير بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين.

وأطلق منظمو المؤتمر عدة وسوم باللغة الانجليزية والتركية، بهدف تشجيع التفاعل مع القضية الفلسطينية عبر وسم #medyaadfilistin، ووسم PalestinInTheMedia.

ونشر المشاركون في الوسم صوراً ومقاطع فيديو لفلسطين؛ قبيل الاحتلال الصهيوني، إضافة إلى صور المدن الفلسطينية والمسجد الأقصى المبارك ومدينة القدس المحتلة، وصور للانتهاكات والاقترامات الإسرائيلية للأقصى.

وانطلقت؛ اليوم الأربعاء، في مدينة اسطنبول، فعاليات منتدى فلسطين الدولي للاعلام والاتصال في مؤتمر "فلسطين في الاعلام.. فرص وتحديات"، بمشاركة مؤسسات إعلامية عربية وأجنبية.

ويناقش المؤتمر الذي يستمر لمدة يومين سبل تدعيم الرواية الفلسطينية في مواجهة الرواية الصهيونية، عبر ندوات وورش عمل متنوعة، تتناول أساليب ووسائل إعلامية، تساعد على فرض الرواية الفلسطينية في وسائل الإعلام المختلفة.

انطلاق فعاليات مؤتمر "فلسطين في الإعلام.. فرص وتحديات"

آخر تحديث: الأربعاء، 18 مايو، 2016، 13:22 بتوقيت القدس

إسطنبول-قدس برس:

انطلقت فعاليات مؤتمر منتدى فلسطين الدولي للإعلام والاتصال "تواصل 2"، اليوم الأربعاء، في مدينة إسطنبول التركية، تحت عنوان "فلسطين في الإعلام.. فرص وتحديات".

وقال الأمين العام لمنتدى فلسطين الدولي للإعلام والاتصال، هشام قاسم، إن العالم يعيش تحولات كبيرة في مجال الإعلام والاتصال.

وأضاف في كلمة ألقاها في افتتاح أعمال المؤتمر، الذي حضره العديد من الخبراء والإعلاميون، أن تلك المتغيرات فرضت فرصًا وتحديات على وسائل الإعلام الفلسطينية، الأمر الذي جعل من الضروري بحث سبل تحقيق أكبر فائدة ممكنة من ذلك. وتابع قاسم: "نلتقي اليوم من أجل فلسطين التي هجر أهلها".

وتضمن حفل الافتتاح العديد من الفقرات والوصلات الفلكلورية، التي تتحدث عن مأساة الشعب الفلسطيني. وسيناقش المؤتمر الفرص والتحديات التي تواجه القضية الفلسطينية، في ظل التغير الكبير والتحويلات التي يشهدها عالم الإعلام، وكيفية النهوض بالقضية الفلسطينية إعلاميًا، بالإضافة لمناقشة الأساطير والروايات الصهيونية. يشار إلى أن منتدى فلسطين الدولي للإعلام والاتصال، عقد مؤتمره الأول (تواصل 1)، بمدينة إسطنبول؛ في نيسان/ إبريل 2014، بمشاركة 450 إعلاميًا من الكتاب والصحفيين والفنانين، وقيادات مؤسسات إعلامية، من مختلف أنحاء العالم العربي.

انطلاق فعاليات مؤتمر "فلسطين في الإعلام.. فرص وتحديات"

h5416 18.05.2016 آخر تحديث 18.05.2016 14h59 -

قدس برس- الأناضول

انطلقت فعاليات مؤتمر منتدى فلسطين الدولي للإعلام والاتصال "تواصل 2"، يوم الأربعاء 18 ماي 2016، في مدينة إسطنبول التركية، تحت عنوان "فلسطين في الإعلام.. فرص وتحديات".

وقال الأمين العام لمنتدى فلسطين الدولي للإعلام والاتصال، هشام قاسم، إن العالم يعيش تحولات كبيرة في مجال الإعلام والاتصال.

وأضاف في كلمة ألقاها في افتتاح أعمال المؤتمر، الذي حضره العديد من الخبراء والإعلاميون، أن تلك المتغيرات فرضت فرصًا وتحديات على وسائل الإعلام الفلسطينية، الأمر الذي جعل من الضروري بحث سبل تحقيق أكبر فائدة ممكنة من ذلك. وتابع قاسم: "نلتقي اليوم من أجل فلسطين التي هجر أهلها".

وتضمن حفل الافتتاح العديد من الفقرات والوصلات الفلكلورية، التي تتحدث عن مأساة الشعب الفلسطيني.

وسيناقش المؤتمر الفرص والتحديات التي تواجه القضية الفلسطينية، في ظل التغير الكبير والتحويلات التي يشهدها عالم الإعلام، وكيفية النهوض بالقضية الفلسطينية إعلاميًا، بالإضافة لمناقشة الأساطير والروايات الصهيونية.

ELITE TRACK

للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

حضر الجلسة الافتتاحية، كل من وزير الاتصال المغربي، مصطفى الخلفي، والسفير الفلسطيني لدى أنقرة مصطفى الفايد، إضافة إلى العديد من قيادات المؤسسات الإعلامية، من مختلف أنحاء العالم، ولا سيما من العرب، شمل نحو ثلاثين دولة.

ويحيي الفلسطينيون في 15 ماي من كل عام، ذكرى «النكبة»، وهي ذكرى إعلان قيام كيان الاحتلال الصهيوني في 15 ماي 1948، تفعيلاً لقرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين بين اليهود والفلسطينيين.

من جانبه، أكد ناصر أبو بكر، نقيب الصحفيين الفلسطينيين، أنه «منذ انطلاق الانتفاضة الأولى عام 1987، وبداية سياسة تكسير العظام (انتهجتها إسرائيل)، كان المستهدف الأول هو الصحفي الفلسطيني، وخلال الحروب الإسرائيلية على قطاع غزة، قُصفت مقرات فضائيات فلسطين والقدس والأقصى، وفي عام 2014 اغتالت إسرائيل 19 صحفياً، ودمرت وقصفت 21 مبنى صحفياً وإعلامياً، وأصابت أكثر من 70 صحفياً بجروح.»

وأضاف أبو بكر خلال الكلمة الافتتاحية، «بات من المضمون أن تتوحد كل الطاقات الإعلامية، لوضع النقاط على الحروف، ونخرج بخطة إعلامية فلسطينية وعربية وإسلامية، إلى العالم أجمع، ونوظف دور الجاليات العربية والإسلامية في دول الغرب، ونخاطبهم بلغاتهم، لوقف روايات الكذب والتضليل التي يقوم بها الاحتلال الصهيوني، ونعلن عن استعدادنا لتبني توصيات مؤتمر المنتدى الفلسطيني للإعلام، والعمل مع كل الصحفيين الفلسطينيين لتنفيذها.»

من جهته، قال المتحدث باسم الحكومة التركية، نعمان قورتولموش، في كلمة ألقيت بالنيابة عنه في المؤتمر: «يعاني الشعب الفلسطيني الأمرين بسبب الاحتلال الإسرائيلي، ويجب أن نسعى إلى التعاون بين المؤسسات الإعلامية، التي تعمل لأجل القضية الفلسطينية، لرفع الظلم عنه.»

بدوره، أكد حسام بدران، القيادي في حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، أن «الجانب الإعلامي في القضية الفلسطينية، أمر بالغ الأهمية، وبالتالي فإن كل الجهود التي تقدم، أو الأفكار الأخرى، من قبل المهتمين في العالم بالقضية، يعطي دافعاً مهماً لها، ويقربنا من إيصال صوتنا بشكل واضح إلى كل الأطراف.»

وأشار بدران، في حديث لوكالة «الأناضول»، على هامش المؤتمر، أن «وجود ممثلين إعلاميين من العالم، وجمعهم للمناقش بأفضل صورة لتوضيح عدالة القضية الفلسطينية، تعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح». كما أوضح أن «الإعلام الفلسطيني قطع شوطاً كبيراً، بل دليل أن الاحتلال بدأ يلاحقه تدميراً واعتقالاً، وهذه التصرفات تعتبر شهادة حق لصالح الإعلام الفلسطيني، لكن المطلوب أكثر من ذلك.»

جدير بالذكر أن «منتدى فلسطين الدولي للإعلام والاتصال»، كان قد عقد مؤتمره الأول (تواصل 1) في مدينة اسطنبول، في أبريل 2014، بمشاركة 450 إعلامياً من الكتاب والصحفيين والفنانين، وقيادات مؤسسات إعلامية، من مختلف أنحاء العالم العربي.

ويعتبر المنتدى، هيئة إعلامية مستقلة، داعمة للقضية الفلسطينية، للتنسيق والتعاون بين مؤسسات الإعلام الفلسطيني، لمواجهة الإعلام الصهيوني، بحسب ما يعرف به المنتدى نفسه.

تم بحمد الله
